مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٩

الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ميرافي	(بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة كانياس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويبسونو
	إيطاليا	السيد فوتشي
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شوشي
	عـُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1995/97 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مومبنغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الوزير، نرحب بكم ترحيبا حارا ونهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن أثناء هذه المداولات البالغة الأهمية. وعلى الرغم من أن هذا هو الشهر الثاني فقط لعضوية بوتسوانا في مجلس الأمن، فإن النجاحات الباهرة التي حققها سفيركم في مجال حفظ السلم وصنع السلم والوساطة والمصالحة في ناميبيا وجنوب افريقيا، وخبرته الواسعة في ميدان الدبلوماسية، تعطينا ثقة عظيمة في أن المجلس سيحظى بشهر مثمر للغاية. وعلى نفس المنوال، اسمحوا لي أن أشيد بسلفكم، السفير إميليو كارديناس، ممثل الأرجنتين، على رئاسته القديرة والمجتهدة للمجلس أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ترحيبي الحار بوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وبالأمين العام لتلك المنظمة. إن وجودهم هنا يبين ويؤكد بوضوح رغبة افريقيا الحارة في الإسراع بحسم الصراع في أنغولا. فحضورهم ومشاركتهم وإسهاماتهم الحكيمة في هذه المداولات تشكل قوة دفع هامة للغاية وذات مغزى لعملية السلام.

ولا بد من تهنئة الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي على جهوده التي لا تكل لحسم الصراعات في كل مكان في العالم. وقد وضع أمام المجلس، في هذا الصدد، تقريرا واضحا ونافذ البصيرة عن أنغولا، مع توصيات محددة وبناءة.

وما من شك في أن التوقيع على بروتوكول لوساكا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كان خطوة كبرى نحو إرساء السلم والاستقرار في أنغولا. وفي هذا المضمار كان الأمين العام صائبا في تقديره عندما قال إن بروتوكول لوساكا يعد إثباتا واضحا لرغبة شعب يونيتا الصادقة في تسوية خلافاته بالوسائل السياسية. فلنشد هنا بالرئيس فردريك شيلوبا، رئيس زامبيا، وبحكومة زامبيا وشعبها، على استضافتهم الناجحة للمفاوضات الحساسة، وعلى تيسيرهم لعملية السلام. ولقد كان في مركز هذه العملية الحساسة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، الذي يستحق تقديرنا الخاص على المهارة العظيمة والصبر المثير للإعجاب اللذين أدار بهما المفاوضات البطيئة والمضنية والصعبة.

ولا يشك أحد في أن نجاح عملية السلم في أنغولا يتوقف في نهاية المطاف على شعب أنغولا نفسه. والبيان الهام الذي أدلى به وزير خارجية أنغولا أمام المجلس هذا الصباح كان شهادة بليغة على هذا. ولكن مساعدة المجتمع الدولي أمر أساسي. وتقرير الأمين العام المعروض على المجلس يؤكد أن وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مازال صامدا. وهكذا تكون أطراف الصراع قد أثبتت التزامها الصارم بالسلم؛ وتكون بالتالي قد استوفت الشروط المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن السابقة. وحان الوقت الآن لأن يفي مجلس الأمن بالتزاماته، ويقوم على الفور بوزع القوة المطلوبة بالكامل، لكي تشرف على تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف، وتتحقق من هذا التنفيذ.

كان الأمين العام في تقريره واضحا تماما بشأن ما يلزم القيام به. ولقد لاحظ أن حكومة أنغولا ويونيتا يحترمان وقف إطلاق النار، وأظهرا الالتزام بكفالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وتعهدا ببروتوكول لوساكا وبالمصالحة الوطنية. وفي ضوء هذه الملاحظات أوصى الأمين العام في الفقرة ٦٠ من تقريره بإنشاء عملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لتحل على الفور محل بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وبأن تتوفر لها الولاية والقوام المشار إليهما في التقرير وبأن تنشأ هذه البعثة، في البداية، لفترة ١٢ شهرا.

إن الرسالة الموجهة من الأمين العام قوية وواضحة. إن الطرفين قد برهنا على التزامهما بالسلم. وإذا ووصل اختبار صبرهما أكثر من ذلك كان ذلك خطأ فادحا. لذلك ينبغي أن يقوم مجلس الأمن بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا دون إبطاء لا موجب له.

ونحن نشعر بالتشجيع بالمؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أن طلب قوات لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يحظى بالتأييد الكامل. وهذا تطور يبشر بالخير ومؤشر واضح على الثقة بعملية السلم الأنغولية. لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم الفرصة ويتفادى أخطاء الماضي التي يمكن أن تعرقل عملية السلم الحساسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل السنغال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا بد لي في البداية أن أقدم اعتذاري عن عدم الحضور في القاعة مبكرا. لقد كنت أتشاور مع الأعضاء الآخرين في الوفد الافريقي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد ليغويلا بمناسبة تقلده رئاسة مجلس الأمن وأشكره على جهوده في تسيير أعمال المجلس لهذا الشهر.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لصاحب السعادة السيد إميليو كارديناس سفير الأرجنتين وممثلها الدائم، على المقدرة والتفاني اللذين أبداهما في رئاسة أعمال المجلس عن شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

رحب المجتمع الدولي بالتوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، من جانب الحكومة الأنغولية ويونيتا. وإن ذلك الاتفاق، الذي توج عملية مفاوضات طويلة ومعقدة، كان بمثابة نقطة تحول حاسمة في الصراع بين الأشقاء الذي مزق أنغولا فترة طويلة.

وأود أن أشيد بالجهود التي بذلها طوال هذه العملية الممثل الخاص للأمين العام، صاحب السعادة السيد أليون بلوندين بيي، والدول المراقبة الثلاث - الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والاتحاد الروسي وبلدان المنطقة وخاصة زامبيا وقادتها الذين أسهموا إسهاما قيما في النتيجة الناجحة لمحادثات لوساكا. ولقادة أنغولا أن يعرضوا عن الماضي ويشرعوا بتصميم على السير في طريق السلم والمصالحة الوطنية وبناء مستقبل أفضل لجميع أبناء وبنات أنغولا.

وفي هذا الصدد، يسلط البيان الذي أدلى به هذا الصباح صاحب السعادة السيد فينانسيو دي مورا، وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، بعض الضوء على الحالة السائدة في بلده منذ إقامة وقف إطلاق النار، ويعطينا سببا للتفاؤل. وللسبب ذاته لاحظ الأمين العام في تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ مؤشرات مشجعة وكاشفة على إرادة الطرفين في احترام وقف إطلاق النار وإنجاح عملية لوساكا للسلم.

وما فتئنا نرى أن الحوار الصريح والمخلص - على أساس احترام التعهدات الملتزم بها في إطار اتفاقات بيسيسي، وخيار الناخبين الأنغوليين في انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وبروتوكول لوساكا الأخير - هو أفضل طريق لضمان إرساء السلم الذي يتوق إليه بشدة شعب أنغولا. إن مثال موزامبيق برهان على أنه إذا توفرت الرغبة الصادقة في المضي قدما، لا يمكن أن تكون هناك أي عقبة لا يمكن التغلب عليها من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية.

وللاستفادة من الزخم المتولد من التوقيع على بروتوكول لوساكا، فإن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، لدى اجتماعه في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قرر إيفاد وفد وزاري لحضور هذه الجلسة لمجلس الأمن لإعادة التأكيد على الدعم الكامل الذي يوليه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية لعملية السلم في أنغولا، استنادا إلى "اتفاقات السلم"، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونتائج أول انتخابات متعددة الأحزاب.

ونيابة عن صاحب السعادة السيد مصطفى نياسي وزير الشؤون الخارجية للسنغال - الذي يشرفني أن أمثله في وفد منظمة الوحدة الافريقية - أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به صاحب السعادة السيد بوانالي وزير الشؤون الخارجية لملاوي، بصفته رئيس وفد منظمة الوحدة الافريقية.

ونحن نعتقد أن وزع المرحلة الثالثة من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وهي بعثة الأمم المتحدة

الثالثة للتحقق في أنغولا، على النحو الوارد في مشروع القرار المعروض الآن على المجلس، سيسهم في مساعدة الطرفين على إعادة إرساء السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا. ولكن إرادة المجتمع الدولي والتزامه المجدد لن يكونا في حد ذاتهما كافيين لاستعادة السلم في أنغولا. إذ من الضروري أن يبدي قادة أنغولا رغبتهم التي لا تتزعزع في تسوية الصراع واستعادة السلم في بلدهم بالوسائل السلمية.

وجنبا الى جنب مع الجهود المبذولة على الصعيدين السياسي والعسكري، ثمة ضرورة ملحة أيضا الى تهيئة الظروف اللازمة للشروع في تنفيذ برنامج إنساني جديد للأمم المتحدة بغية توطيد السلم في ذلك البلد.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المجتمع الدولي الإسهام بسخاء في البرنامج المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا الذي أنشأته إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة.

وبلدي، من جانبه، لن يدخر جهدا لمواصلة المشاركة في استعادة السلم المدني والوفاق الوطني في أنغولا.

وختاما أجد لزاما علي أن أشيد - عن استحقاق - بموظفي الأمم المتحدة الشجعان المتفانين، وخاصة في وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم في سياق الجهود الهائلة التي يقومون بها تنفيذا لمهمتهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السنغال على العبارات الرقية التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكيزية): إنني بالغ الامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن استهل بياني بالإعراب لكم عن تهانئ وفد بلادي الصادقة لبوتسوانا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وهو على وشك اتخاذ قرار هام للغاية بشأن الحالة في أنغولا. وإن تنزانيا على ثقة من أن المجلس، تحت القيادة القديرة لسفيركم، سينجح في تأدية مسؤولياته الجسيمة تجاه السلم والأمن الدوليين. وأود أن اعرب عن امتناننا لسلف سفيركم، السفير اميليو كارديناس، ممثل الأرجنتين، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال شهر كانون الثاني/يناير.

لا يزال تحقيق السلم مستعصيا على شعب أنغولا منذ أكثر من ٣٠ عاما. إن الأثر المدمر الذي خلفته الحرب على حياة الشعب وعلى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد يتخذ أبعادا هائلة، محققا أعلى معدل للإصابات من أي صراع في العالم - ٠٠٠ ١ حالة وفاة يوميا. ونتيجة لذلك، لقي مئات الآلاف حتفهم، وأصيب آلاف آخرون مدى الحياة، وشرد ما يقرب من ٣,٥ مليون شخص أو اصبحوا لاجئين أو أيتاما. وفي الوقت ذاته، تحولت معظم الأراضي المفيدة في أنغولا الى حقول ألغام واسعة وخطيرة.

وفي ظل هذه الخلفية كان المجتمع الدولي يثني، وعلى وجه الخصوص منذ اتفاقات بيسيسي، على أية خطوة كانت تبدو أنها تبشر شعب أنغولا بوقف الحرب وإعطاء فرصة للسلام. وبالتالي، فإن التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ يجب اعتباره عن حق تتويجا للجهود المضنية والمطولة التي بذلها المجتمع الدولي دعما لعملية التفاوض الرامية الى تحقيق سلم دائم في أنغولا.

إن مجلس الأمن مجتمع اليوم لمتابعة التقدم المحرز منذ صدور قرار مجلس الأمن ٩٦٦ (١٩٩٤) في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أي قبل شهرين. ومن حسن الحظ، وعلى خلاف الماضي، ينطوي تقرير الأمين العام الحالي (S/1995/97 و Add.1) على بشائر طيبة لأنغولا. وهذا تحول مبهج عن الصورة السياسية والعسكرية القاتمة المعهودة التي ترسم بها عادة الحالة في أنغولا. وحتى مع التفاؤل المشوب بالحذر، يرى الأمين العام أن التعاون قد تحسن - واقتبس فيما يلي قوله:

"في الميدان مع قوات حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)". (S/1995/97، الفقرة ٣)

وقد أكد اليوم على ملاحظات الأمين العام السيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، عندما أدلى ببيانه الهام في هذه القاعة. ومن الواضح أن شعب أنغولا قد سئم الحرب ويريد بالفعل إعطاء بروتوكول لوساكا فرصة ليتمكن أخيرا من العيش بسلام والبدء بالمصالحة الوطنية وتعمير بلاده الغنية.

وفي هذا الصدد، تثني تنزانيا أحر الثناء على حكومة أنغولا لسعيها المستمر من أجل التفاوض بحسن نية ولعرضها الإسهام عينيا من أجل توسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا. وفي الحقيقة إننا لم نبلغ هذا الحد في عملية السلم الأنغولية إلا لأن لواندا كانت متعاونة الى حد كبير. ونرحب كذلك باشتراك قوات "يونيتا" التي أعربت، كما فعلت الحكومة، عن التزامها بالامتثال التام لبروتوكول لوساكا، واتفاقات بيسيسي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وبتنفيذها الكامل. ونأمل ألا يكون هناك أي تراجع في هذا المسار.

إن وجود الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية فيما بيننا يعد في حد ذاته دليلا قاطعا على تضامن افريقيا مع شعب أنغولا وعلى رغبتها في الإسهام في عملية السلم. وهذه فرصة سانحة أيضا للتأكيد على أن المناخ في أنغولا يتجه لا محالة صوب تسوية دائمة، وان افريقيا تتطلع أخيرا الى السلم في الجنوب الافريقي. وإن أمثلة جنوب افريقيا، وآخرها موزامبيق، تبشر بالخير لا بالنسبة لأنغولا فحسب بل أيضا بالنسبة لجميع مسارح الصراع في القارة.

وتتفق تنزانيا بالكامل مع المرمى الإيجابي لتقرير الأمين العام، ولا سيما الفصل الأخير الذي يصف التوقيع على بروتوكول لوساكا بأنه

"نقطة تحول حاسمة في عملية السلم الأنغولية" (S/1995/97، الفقرة ٥٤)

وتبذل الأطراف الأنغولية في الميدان ما في وسعها لضمان استمرار وقف إطلاق النار، فقد قام قادة القوات المسلحة الأنغولية وقوات يونيتا منذ وقف إطلاق النار بتنظيم اتصالاتهم، وقد تعهدوا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ومساعدتها. وينبغي أن يقطع الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس ادواردو دوس سانتوس وجوناس سافيمبي شوطا طويلا صوب طمأنة المجتمع الدولي بأن شعب أنغولا بأسره عازم على مواصلة عملية السلم.

والآن بعد أن تبين أن كل شيء اصبح جاهزا تقريبا في أنغولا - كما هو مبين ببلاغة في تقرير الأمين العام - فإن من واجب المجتمع الدولي، تجاه نفسه وتجاه شعب أنغولا الذي عانى طويلا، أن يتخذ على الفور إجراء عاجلا وفعالا لتوطيد هذه العملية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن أمله في أن يوافق المجلس على توصية الأمين العام بإنشاء عملية جديدة للأمم المتحدة، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لتحل على الفور محل بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وأن تتوفر لها الولاية والقوام، علاوة على الموارد اللازمة.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بكلمة تقدير للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، ولممثله الخاص الدؤوب، السيد اليون بلوندين بيي، على مثابرتهما في الجهود الرامية الى إيجاد حل عملي لمسألة أنغولا المستعصية. ويأمل وفد بلادي ألا تتراجع جهودهما، وكذلك الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، في الوقت الذي يعبئ فيه المجتمع الدولي الدعم لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بما يترتب عليها من مسؤوليات سياسية وعسكرية وإنسانية جسيمة. إن دور زامبيا والدول المراقبة - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - في تيسير محادثات لوساكا تستحق منا أيضا كل الثناء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى رئاسة المجلس.

المتكلم التالي هو ممثل غينيا-بيساو. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد توري (غينيا-بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية لغينيا-بيساو، الذي كان من المفترض به أن يشارك في الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ولكنه لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع، وبالنيابة عن وفد غينيا بيساو، أود أن اعرب لبوتسوانا عن أحر وأصدق

التهانئ بمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إننا على معرفة بمهارات سفيركم كمفاوض وخبرته في المشاكل الدولية، وكذلك التزامه العميق بكل ما يتصل بتوازن المجتمعات وبالسلم. ولذلك فإننا على اقتناع بأن عملنا سيتوج بالنجاح تحت قيادته.

إننا نعرب عن امتناننا وتقديرنا العميقين لسلفكم للعمل المنجز تحت رئاسته.

ونحن نهنئ أيضا الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الشامل والواضح بشأن أنغولا ووزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وبوسعه أن يعول على تأييدنا.

ونوجه الثناء الواجب أيضا الى أعضاء مجلس الأمن لعملهم الموطد العزم لإيجاد حلول لمشاكل العالم الخطيرة التي تثير فينا قلقا عميقا، وللمبادرات الممتازة التي اتخذوها لضمان نجاح العمل بشأن أنغولا الجاري في مجلس الأمن.

لقد وصفت المأساة التي يجري العمل على إنهائها في أنغولا باستفاضة في قاعة المجلس بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبلدان افريقيا، إذ تخشى بحق الآثار المشؤومة لهذه المأساة على اقتصاداتها الضعيفة فعلا، تعتبر من الحكمة بذل كل جهد لتجنب المزيد من المخاطر ولإنهاء هذه المأساة، التي دامت وقتا طويلا أكثر مما ينبغي.

ورغم جهود الشعب الأنغولي وتضحيته، كانت السنوات الماضية فترة ضائعة بالنسبة لتنمية بلدهم. إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية قوضتها تماما آثار الحرب وبخاصة المعارك المستمرة التي يقتل فيها الشقيق شقيقه، والتي تستنزف الموارد المالية وتخنق بالتالي الاقتصاد وتدمر أرواحا بشرية كثيرة.

ولهذا إن البلدان الافريقية، في آخر اجتماع وزاري لها، أعربت بوضوح عن تضامنها الثابت مع شعب أنغولا في كفاحه العادل لضمان استقلاله الوطني ووحدة أراضيه، بينما أيدت منجزات اتفاقات بيسيسي ولوساكا. وكان ذلك الاجتماع أيضا فرصة للوزراء ليؤكدوا مجددا تأييدهم الكامل لاحترام أولى الحقوق الأساسية لجميع البشر ولتعزيز حلول عصر من الديمقراطية والمصالحة في أنغولا. تعهدت جميع دول افريقيا بتقديم إسهامها في عملية السلام الجارية وفي التنفيذ الصارم للاتفاقات المبرمة من أجل سلام دائم، وهو سبب وجود الوفد الوزاري المشكل من أبناء بارزين لقارتنا هنا.

إن جمهورية غينيا ـ بيساو ترحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الأنغولية والمؤسسات المختصة في ذلك البلد لتحقيق المصالحة الوطنية وذلك، في جملة أمور، بسن قانون العفو عن الأعمال العدائية المرتكبة في إطار ما بعد الأزمة الانتخابية وبالموافقة على المساهمة بشكل فعال في نجاح وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتوفير المساعدة الضرورية. ونحن نثني أيضا على حكومة أنغولا ويونيتا ونشجعهما على مواصلة جهودهما لاحترام التعهدات المقطوعة في إطار بروتوكول لوساكا. وتسرنا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، والدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا، وكذلك بعض الدول المجاورة، وبخاصة زامبيا، التي أسهمت في نجاح محادثات لوساكا للسلم.

وكما يدرك أعضاء المجلس، إن شعب أنغولا وشعب غينيا - بيساو يرتبطان بروابط قديمة من التاريخ والثقافة والكفاح الأخوي. ولهذا فإن حكومة بلادي وشعب غينيا - بيساو يؤيدان تأييدا تاما عملية السلام في ذلك البلد الشقيق.

وتؤيد غينيا - بيساو قرارات مجلس الأمن الهامة ونتائج الانتخابات المتعددة الأحزاب التي أشرف عليها المجتمع الدولي، والتي نعتبر أنها كانت حرة ونزيهة. وحكومة بلادي تؤيد بحزم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وهي على استعداد لأن توفر، في حدود إمكانياتها، أي فرقة قد تطلب منها حتى تفي تلك البعثة بمهمتها بنجاح.

إن منظمة الوحدة الافريقية - نظرا لجهودها الدؤوبة الجديرة بالثناء التي تبذلها دائما في البحث عن حلول صالحة للعديد من الصراعات في افريقيا، وبخاصة الصراع في أنغولا - تستحق امتناننا، وبخاصة لمبادراتها للنهوض بالمصالحة الوطنية وإحلال السلم في أنغولا. لقد كانت باستمرار، منذ إنشائها، الإطار السياسي الذي تأكد فيه التعهد التاريخي بصيانة السلم

وتحرير افريقيا كلها. إن غينيا - بيساو حكومة وشعبا وفية، وستظل وفية، لفلسفة زعيمها الخالد، أميلكار كابرال، بشأن افريقيا حرة ومستقلة وذات سيادة وسلمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أحر تهانئنا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن مسرورون إذ نراكم، السيد الوزير، تترأسون مداولاتنا. ولا يساورنا شك في أن رئاسة بلدكم تؤكد النتيجة الناجحة لعمل مجلس الأمن هذا الشهر. واسمحوا لي بأن أعرب عن عزم وفد بلادي على العمل بشكل وثيق معكم في الاضطلاع بواجباتكم.

وأود أيضا أن أقدم تحية خاصة الى سلفكم، السفير إميليو كارديناس ممثل الأرجنتين، للطريقة الرائعة التي ترأس بها أعمال المجلس الشهر الماضي. وأؤكد مجددا امتنان حكومة بلادي العميق لقيادته في عقد الاجتماع البالغ النجاح بشأن الحالة في موزامبيق في شهر كانون الثاني/يناير.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، ليس فقط لقيادته القديرة للمنظمة؟ لكن أيضا لجهوده الدؤوبة وإخلاصه لقضية السلم والأمن الدوليين. وطبعا ستظل موزامبيق حكومة وشعبا مدينة له للدور البناء الذي اضطلع به في الاختتام الناجح لبعثة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

يجتمع المجلس مرة أخرى للاضطلاع بمسؤولياته في وقت غير عادي في تاريخ شعب أنغولا، وقت هو فيه قاب قوسين أو أدنى من السلم والاستقرار. لقد تدارس وفد بلادي بعناية كلا من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ومشروع القرار المعروض على المجلس. كما استمعنا بانتباه واهتمام شديدين الى البيانين اللذين أدلى بهما اليوم سعادة السيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، وسعادة السيد إي سي إي بوانالي وزير خارجية ملاوي ورئيس الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية الى هذه الجلسة. ونشكر هذين الوزيرين على إعطائنا صورة حية للحالة السائدة في أنغولا ذلك البلد الشقيق. ويؤكد البيانان اللذان أدليا بهما على ضرورة أن يتناول المجتمع الدولي عموما والمجلس بصفة خاصة بسرعة وتصميم المسألة المعروضة على المجلس اليوم وهي مسألة القيام، كأمر ذي أولوية قصوى بعملية لحفظ السلم في أنغولا.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي بصفة خاصة أن يرحب بالمقترح الذي تقدم به الأمين العام في تقريره وأن يؤيده، وهو المقترح الرامي الى إنشاء:

> "عملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لتحل على الفور محل بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا" (S/1995/97، الفقرة ٦٠).

ففي حقيقة الأمر، عندما تكلم وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بلدي السيد ليونارد سانتوس سيمياو، أمام المجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أكد على أهمية هذه المسألة على النحو التالي:

> "اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي نعلقها على الوزع المبكر لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، إن تجربتنا الأخيرة بوزع قوة للأمم المتحدة في بلدنا يتبين أنه كلما أسرعنا في إنشاء آلية التحقق ووزعها، ازدادت فرص نجاح عملية السلام. وأود بالتالي أن أحث المجلس على النظر في هذه المسألة بدأب وسرعة" (S/PV.3494، ص ٦)

ولا تمكن المغالاة في تقدير أهمية وإلحاحية هذا الإجراء من جانب المجلس فتوقيع بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كان ذروة عملية مفاوضات طويلة وحساسة للتصدي لحالة الحرب في أنغولا وللإسهام في تحقيق السلم والاستقرار ليس في ذلك البلد فقط لكن أيضا في منطقة الجنوب الأفريقي برمتها. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن إقرار السلم في

أنغولا لا يمكن أن يؤخر أكثر من ذلك. والآن أكثر من أي وقت مضى، على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل واجب ملزم بتقديم يد التضامن لشعب أنغولا ولحكومته الشرعية في سعيهما من أجل السلم والاستقرار. وإذ نساعد الشعب الأنغولي، نولي أهمية قصوى لاحترام مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة الى مبادئ السيادة وعدم التعرض وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا، وهذا كله في اتساق تام مع "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا. وفي رأينا أن المجتمع الدولي يستطيع أن يساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الذي يحترم فيه تلك المبادئ احتراما تاما.

وفي هذا السياق، لا نستطيع أن نوافق على وزع أية عملية لحفظ السلم تكون مرتهنة بشروط. لذا، نعرب عن تأييدنا للرأي الذي أعرب عنه وفد أنغولا بضرورة تنقيح بعض فقرات مشروع القرار كيما يحظى بموافقة حكومة أنغولا التامة.

يسعدنا أن نلاحظ أن المجلس ينظر في إقامة عملية حفظ سلم شاملة وحكيمة في أنغولا، لا تتضمن الجانبين السياسي والعسكري فحسب لكن أيضا البعد الإنساني وبعد إزالة الألغام. ومما لا شك فيه أن حكومة أنغولا، في جهودها لمواجهة تحديات المساعدة الإنسانية، ستحتاج الى دعم المجتمع الدولي. وسيكون لدور الأمم المتحدة خصوصا أهمية كبيرة في توفير إطار ملائم للتنسيق الفعال للمعونة الإنسانية. أما بالنسبة لبرنامج إزالة الألغام فإننا نعتبره أساسيا بالنسبة لإعادة توطين العائدين والمشردين. ونجاح هذا البرنامج حاسم لجهود تأهيل البنية الأساسية في الريف والنهوض بالإنتاج الزراعي في المناطق الريفية.

تربط موزامبيق بأنغولا أواصر أخوة وصداقة قديمة العهد خاصة. فنحن لا يربطنا بأنغولا مجرد تاريخ مشترك ولغة مشتركة بل أكثر من ذلك، إننا نتحد مع ذلك البلد الشقيق لأن شعبينا ناضلا دون انقطاع من أجل استقلال بلديهما. ولأننا قمنا على نحو متصل بصياغة هويتينا الوطنيتين، ولأننا قاومنا معا زعزعة الاستقرار والعدوان. حتى في سعينا من أجل السلم سارت عملية السلم الأنغولية وعملية السلم الموزامبيقية على نفس الدرب، وخبرتا نفس العقبات، وواجهتها نفس أوجه انعدام اليقين.

قبل بضعة أيام احتفل المجلس، في هذه القاعة ذاتها، بالاختتام الناجح لمهمة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بلدي، لكن مادام السلم لم يصبح حقيقة واقعة في أنغولا، لا يمكن اعتبار النجاح الذي تحقق في موزامبيق نجاحا كاملا أو صلدا. ولهذا السبب يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد تأييده غير المشروط لشعب وحكومة أنغولا وتضامنه معهما بلا قيد أو شرط. ونكرر استعدادنا لبذل قصاري الجهد للمساعدة في الجهود الرامية الى تحقيق السلم والوئام والمصالحة الوطنية في ذلك البلد الشقيق.

ويود وفد بلادي أن يحث كل دولة عضو في الأمم المتحدة على أن تحذو نفس الحذو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل السويد. وأدعوه ليشغل مقعدا إلى طاولة المجلس ويُدلي ببيانه.

السيد أوزوالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، السيد الرئيس، أن أقول إن وفد بلادي يرى من الملائم بصورة خاصة، أنكم، بصفتكم وزير خارجية بوتسواتا، تترأسون هذا الاجتماع الهام. ونحن على ثقة بأن المجلس في ظل رئاسة بوتسوانا لهذا الشهر، سيكون في أيد أمينة.

إن مشاركة وفد وزاري من منظمة الوحدة الافريقية، اليوم، برئاسة وزير خارجية ملاوي، لهو دلالة بليغة على أهمية المناسبة وعلى دعم منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء والتزامها بالتوصل إلى نهاية ناجحة لما نأمل أن يكون الخطوة النهائية صوب احلال السلم الدائم في أنغولا. وقد أسعدني بالغ السعادة أن أرى بيننا وزير خارجية أنغولا، الذي كان بيانه الهام موضع تقدير وفد بلادي.

منذ استقلال أنغولا، ما فتئت السويد تشارك بنشاط في التعاون الإنمائي وغيره من أشكال الدعم للتنمية والسلم في أنغولا.

لقد عانى شعب أنغولا بالفعل لفترة طويلة جدا من محنة الحرب الأهلية المدمرة. وبالتالي فقد رحبنا

بالتوقيع على أول اتفاق للسلم، وبالتوقيع على بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية بارتياح ورضا خاصين. وهذا البروتوكول وما أعقبه من وقف لإطلاق النار يوفران الأساس الضروري لعملية تؤدي إلى السلم الدائم. ومع ذلك، فإن الحالة ما زالت غير مؤكدة. وكما ثبت في العديد من المناسبات، فإن التعهدات الرسمية من جانب الأطراف المتورطة في النزاع ليست كافية بالضرورة. فالاتفاقات يجب احترامها من جانب جميع الأطراف المعنية، ويجب تنفيذها. وأحداث ١٩٩٢، عندما لجأ الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إلى السلاح بعد هزيمته في الانتخابات العامة، يجب ألا يسمح بتكرارها مرة أخرى.

وعملية السلم الناجحة تتطلب تصميما قويا وثقة متبادلة بين الأطراف. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلا يمكن لأية بعثة للأمم المتحدة، مهما حسُن تخطيطها وتجهيزها، أن تنجح في مهمتها.

وإنها لبادرة طيبة أن يجتمع القادة العسكريون للطرفين، ولكن هذا لا يبدو كافيا. فالمحادثات المباشرة بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، جوناس سافيمبي، ضرورية لأية عملية حقيقية صوب المصالحة الوطنية. ولهذا تدعو السويد الطرفين لبذل قصارى جهدهما لضمان سير عملية السلام قدما.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شكرنا واعجابنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، على جهوده الدؤوبة لصالح عملية لوساكا وتنفيذها، وكذلك مساعدته في تحسين المناخ السياسي في أنغولا.

إن بروتوكول لوساكا يوكل دورا حاسما للأمم المتحدة. ولهذا فإننا نرحب بتقييم الأمين العام ومفاده أن احترام وقف إطلاق النار من جانب حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والتزامهما بضمان سلامة وأمن الموظفين مكنا من أن يوصي بأن تحل الآن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا محل بعثة الأمم المتحدة الثانية. ومن المشجع أيضا أن نعلم أن العديد من الدول الأعضاء، وليس بأقلها البلدان المجاورة، أشارت إلى استعدادها للاسهام بعدد كبير من الوحدات والمراقبين في هذه العملية الجديدة.

لقد شاركت السويد بمراقبين عسكريين ومراقبين من الشرطة في عملية الأمم المتحدة الثانية. وقررت الحكومة أن توفر ٢٠ مراقبا عسكريا لبعثة الأمم المتحدة الثالثة.

وتعتزم الحكومة السويدية أن تواصل دعم عملية السلم وإعادة بناء البلاد بكل الطرق التي تراها مناسبة. وسوف تستمر برامج الإغاثة الإنسانية، ولكن المساعدة ستوجه على نحو متزايد صوب الاحتياجات الأساسية، مثل تعزيز مرافق النقل، والسوقيات وما إلى ذلك.

أما عدد الألغام المنتشرة فهو يمثل مشكلة خطيرة أخرى تتسبب في استمرار المعاناة والوفيات، وتحول أيضا دون العودة إلى الحياة الطبيعية. ولذلك فقد اتخذ قرار بالتعاون مع الحكومة الأنغولية وبرنامج الأغذية العالمي للبدء في عمليات إزالة الألغام التي سيضطلع بها العسكريون السويديون.

وتتخذ حكومة السويد كذلك موقفا إيجابيا إزاء النظر في إمكانية ارسال خبراء عسكريين سويديين للبدء في إنشاء مراكز التسريح، أو بدلا من ذلك - المساعدة في عمليات التسريح.

وما نأمله الآن، وما نتوقعه فعلا، هو التزام كامل من الطرفين بالعملية المؤدية إلى إحلال سلم وأمن حقيقيين ودائمين في أنغولا. والسويد، من جانبها، على استعداد للتقدم باسهامها في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السويد على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة الممثل الدائم لبوتسواتا على توليه منصب رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ووفد بلادي على ثقة بأن شؤون المجلس، في ظل رئاسة بوتسوانا، ستكون في أيد أمينة حقا. ونود أن نتقدم بالشكر لسلفكم، السيد كارديناس، الممثل الدائم للأرجنتين، على إدارته الناجحة والكفؤة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

كما يسر وفد بلادي أن يرحب بالوفد الوزاري الرفيع المستوى من منظمة الوحدة الأفريقية. إن وجوده معنا اليوم يؤكد على الأهمية التي تعلقها أفريقيا على التعجيل بعملية السلم في أنغولا، والتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، الذي عززته وأثرت فيه النتائج التي تم التوصل إليها في اتفاقات السلم.

ونرحب كذلك ترحيبا خاصا بالأونرابل السيد إي. سي. آي. بوانالي، وزير خارجية ملاوي، وهو رئيس الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك بالأونرابل فينانسيو دي مورا، وزير خارجية أنغولا، الذي أثبتت حكومته التزامها ببروتوكول لوساكا واتفاقات السلم.

ومن الواضح أن هناك اشارات في الميدان تؤكد لنا أن العملية التي نوشك على الاضطلاع بها في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تنطوي على مقومات الاستمرار. والاشارة الأولى تتمثل في حقيقة أن وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ما زال ساري المفعول بصورة عامة. ثانيا، بعد آلام الصراع الذي طال أمده، يبدو الآن أن الأطراف قد عقدت العزم على متابعة قضية السلم من أجل المصلحة العليا للبقاء الوطني والمصالحة الوطنية وإعادة البناء الوطني. ثالثا، في ظل القيادة الحقيقية للممثل الخاص للأمين العام السفير بلوندين بيي، وجهود كبير المراقبين العسكريين، اللواء كريس غاربا، فإن الحالة المائعة التي كانت سائدة في أنغولا تدل الآن على وجود إمكانية واضحة لتثبيت الاستقرار. ورابعا، هناك التزام صلب من جانب أنغولا حكومة وشعبا بالبدء بالوزع الفوري لبعثة الأمم المتحدة الثالثة بعرض تقديم اسهامات عينية كبيرة بالنسبة للنفقات التشغيلية لعملية حفظ السلم الجديدة. وإننا نثني على هذه البادرة ونثق بأنها ستحفز على تعاون مماثل ورغبة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة عملية السلم الجارية في أنغولا.

ويشعر وفد بلادي بالامتنان بصورة خاصة للأمين العام على تقريره الممتاز (S/1995/97)، المؤرخ ١ شباط/ فبراير ١٩٩٥، والذي وفر فيه نظرات ثاقبة قيِّمة في جذور المشكلات المستمرة في أنغولا في المجالات السياسية والعسكرية والمدنية والإنسانية. وبعد عقود من الحرب الأهلية بين الأشقاء، من المتصور أن شعب أنغولا قد أصبح الآن على استعداد تام للتخلص من هوس الحرب لصالح السعي من أجل تحقيق السلم. وحالات النزاع هذه لا يمكن أن تترتب عليها إلا عواقب وخيمة تلحق بالبنية الأساسية للبلد، والمجتمع المدني والتنمية الاقتصادية. وأنه إزاء هذه الخلفية يتخذ ترخيصنا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة شكله ومشروعيته وتماسكه.

ومن خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تسعى الأمم المتحدة الى توفير مستوى من القوات يحظى بالمصداقية ويتمكن من مواجهة الحجم الهائل للمشكلة على الأرض وتعقدها، ضمن إطار زمني لا يعني ضمنا وجود الأمم المتحدة في أنغولا الى الأبد. وفي الوقت نفسه، أوكل الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق أن تكفل وجود رصد مستمر لما يحدث في أنغولا، بما في ذلك التقيد الدقيق بوقف إطلاق النار، فضلا عن التقدم في تنفيذ عملية السلم. وهذا الخليط المتعمد من الالتزامات والمسؤوليات يمكن المجتمع الدولي، في رأي وفد بلدي، من أن يشارك مشاركة كاملة في جميع مراحل عملية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وتكمن في صميم الولاية الحالية المرونة التي يجب أن يحتفظ بها الأمين العام كي يحدد مسار ومضمون وتوقيت وزع القوات العسكرية والموظفين المدنيين، حسب مقتضى الحالة على الأرض في أنغولا. ونحن نرى أن الوزع يجب ألا يبدأ، بأي حال من الأحوال، بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. ونحن لا نتوقع فرض أي متطلبات إضافية تحد من وفاء الأمين العام بمسؤولياته بموجب الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة للتحقق.

أما فيما يتعلق بمدة الولاية نفسها، فإننا نفضل فترة مبدئية تبلغ ١٢ شهرا، تمشيا مع التوصية الموضوعية التي قدمها الأمين العام، وبما يتسق مع الوقائع في الميدان. ويمكننا، مع ذلك، أن نوافق على فترة الستة أشهر المبدئية المقترحة في المشروع الحالي، ولكن على أساس أن الأمم المتحدة لا تنوي إنهاء وجودها في أنغولا بعد ستة أشهر فحسب، بل أن تكون على استعداد لإجراء تمديدات إضافية على أساس الأداء الفعلي لتمكين العملية السياسية من أن تترسخ جذورها.

ويوجد عنصر حاسم في هذا الجهد هو الحاجة الى تهيئة بيئة تفضي الى بلورة العملية السياسية. وفي هذا السياق، نرحب بالدعوة الى عقد اجتماع بين رئيس أنغولا وزعيم يونيتا بأسرع ما يمكن. ونحن على ثقة بأن الرئيس دوس سانتوس على استعداد لعقد هذا الاجتماع، ونحث السيد سافيمبي على الانضمام إليه دون مزيد من الابطاء. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى سيوفر قوة دفع إضافية لعملية السلم، ويشكل تدبيرا تمكينيا يكفل بناء الثقة بين الطرفين. وفي الأجل الطويل، حيث أن المسألة في أنغولا تبدو، الى حد كبير، مسألة تقاسم السلطة، يعتقد وفد بلدي أن الهدف ينبغي أن يتمثل في وجوب أن يحظى جميع الأنغوليين، دون استثناء، بتكافؤ الفرص والمشاركة على قدم المساواة في صنع القرار ضمن إطار سياسي. ذلك، من حيث الجوهر، هو القيمة الحقيقية للديمقراطية والشرط المسبق للعملية الديمقراطية المستدامة.

وإن مدى الاختلال والتمزق الاجتماعيين اللذين حدثا في أنغولا يتطلب بذل جميع الجهود من أجل إنقاذ الموقف ومساعدة الجمهورية على تحقيق المصالحة وإعادة تأهيل وإعادة إعمار نفسها. وفي هذا الصدد، فإن للمجتمع الدولي دورا مستمرا يضطلع به. ونحن نثني، في الوقت نفسه، على الجهود التي تبذلها تلك الدول والمنظمات التي ساعدت حتى الآن في هذه الجهود، ونحثها على مواصلة ذلك. ونطلب الى تلك الدول التي لم تتقدم بهذه الإسهامات حتى الآن أن تفعل ذلك، ونحثها على أن تسعى الى القيام بهذا على أساس ثابت ومستمر.

ختاما، يعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل لمشروع القرار المعروض على المجلس. ومما يبعث على ارتياحنا الخاص أن القرار يؤكد من جديد على التزام مجلس الأمن بسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية على حد سواء. ونحن نرى أنه لا توجه فقرة في مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده تنتقص من الحقوق السيادية للحكومة الأنغولية - أي صون القانون والنظام والحفاظ على السلامة الاقليمية للبلاد - سواء قبل أو خلال أو بعد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وأخيرا، يأمل وفد بلدي في أن يمثل اعتمادنا اليوم لمشروع القرار هذا مرحلة فاصلة للمجلس وخطوة هامة يقطعها صوب إحلال السلم الدائم في أنغولا، البلد الذي ظل، مع ذلك، يحارب نفسه لفترة طال أمدها، والذي يستحق شعبه الآن، أكثر من ذي قبل، الفرصة لاستئناف حياته العادية المنتجة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب الوفد الصيني ترحيبا حارا بقدوم معالي وزير خارجية بوتسوانا الى الأمم المتحدة ليترأس شخصيا هذه الجلسة، ويهنئه على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، نتمنى لكم سيدي، النجاح الكامل في الاضطلاع بمهامكم النبيلة.

وأود أيضا أن أشكر السفير اميليو كارديناس ممثل الأرجنتين على الطريقة المتميزة التي وجه بها، بما اتصف به من كفاءة وحزم مميزين، أعمال المجلس الشهر الماضي.

وأود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا في جلسة المجلس اليوم بوزير خارجية أنغولا، ووزراء الخارجية الآخرين من وفد منظمة الوحدة الافريقية، وأن أشكرهم على بياناتهم الهامة.

إن عملية السلم الأنغولية دخلت مرحلة حاسمة. فبروتوكول لوساكا الذي وقعت عليه في نهاية المطاف الحكومة الأنغولية ويونيتا في نهاية عام ١٩٩٤ بعد مفاوضات طويلة ومضنية، ودخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ بعد ذلك، أرسيا أساسا مواتيا للسلم الذي يتطلع إليه شعب أنغولا بتوق عظيم. وإصرار الطرفين الأنغوليين على الدخول في المصالحة الوطنية

وإنهاء صراعهما بالوسائل السلمية بات مثالا على تسوية الصراعات والمنازعات الأخرى في افريقيا. ويحدونا وطيد الأمل في أن يحافظ الطرفان الأنغوليان معا على وقف إطلاق النار، وألا يحيدا عن تحقيق الهدف الكبير المتمثل في المصالحة الوطنية وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في بروتوكول لوساكا، وأن يقدما بالتالي إسهامهما في تحقيق السلم والاستقرار في أنغولا.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لا يعد فحسب أمرا يرغب فيه الطرفان وشعب أنغولا رغبة شديدة، بل هو أيضا تعبير ملموس عن اجراءات المجتمع الدولي لدعم وتعزيز عملية السلم الأنغولية. وقد دلل إرسال هذا الوفد الكبير الرفيع المستوى من جانب منظمة الوحدة الافريقية الى نيويورك للمشاركة في دراسة المسألة الأنغولية في مجلس الأمن، على استعداد البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية للإسهام، على الأقل، بنصيبها في تسوية الصراعات في افريقيا. وهذا أمر جدير بالثناء البالغ. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يعلقا أهمية كبرى على حل المشاكل الافريقية وعلى تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية من أجل مساعدة أنغولا على الانطلاق في طريق إعادة بناء السلم في وقت مبكر.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة بعيد عن الهدوء. ونحن بحاجة ملحة الى بيئة سلمية ومستقرة بغية تعزيز تنميتنا المشتركة وتحسين مستويات معيشة البشر. وتلك الحاجة تبقى أكثر إلحاحا وواقعية في افريقيا اليوم، لأنه بدون السلم والاستقرار في افريقيا سيظل السلم والاستقرار العالميان بعيدي المنال.

إن افريقيا ليست بحاجة الى أي تدخل خارجي، لكنها بحاجة الى المساعدة والتعاون. والصين حكومة وشعبا قد تمسكت دوما بتعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية. ولقد تابعنا عن كثب وأيدنا جهود شعب أنغولا الرامية الى وضع حد مبكر للحرب ولتحقيق سلم دائم. كما أننا نؤيد بإخلاص منظمة الوحدة الافريقية في جهودها الرامية الى ضمان الاستقرار السياسي في أفريقيا والمشاركة النشطة في الشؤون الدولية وخاصة التسوية السياسية للصراعات الأفريقية.

إن الشعب الأنغولي الذي هو الآن في خضم مرحلة انتقالية حرجة بحاجة الى تأييد قوي مستمر من جانب المجتمع الدولي. ومشروع القرار المعروض علينا يبين بجلاء الحالة الموضوعية واحتياجات أنغولا. لذا، سيصوت الوفد الصيني لصالحه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني أن أرحب بكم، سيدي، بصفتكم ممثلا للبلد الذي يحتل مقعد رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ويسرني أن أتمنى لكم وكذلك للممثل الدائم لبوتسوانا ووفده، كل النجاح في هذه المهمة الهامة.

نعرب عن امتناننا للممثل الدائم للأرجنتين على القدر الكبير من العمل الذي قام به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي. كما يسعدني أن أرحب هنا بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي يضم وزراء خارجية، وبصفة خاصة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا السيد فينانسيو دي مورا. إن مشاركة هذا الوفد التمثيلي من المنظمة الإقليمية الافريقية في هذه الجلسة من جلسات المجلس تبرز أهمية المسألة المطروحة علينا اليوم، لا بالنسبة لأنغولا فحسب بل بالنسبة لأفريقيا ككل.

إن روسيا بوصفها من المجموعة الثلاثية لدول المراقبة تؤيد الانتقال الفوري من بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، التي ستكون لها ولاية أوسع نطاقا بالنسبة لتنفيذ بروتوكول لوساكا. إن زيادة توطيد السلم الذي ما زال هشا في أنغولا تتطلب بالضرورة إقرار مجلس الأمن الفوري لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مع الوزع المرحلي والفعال لعملية حفظ السلم. ويجب القيام بهذا، بطبيعة الحال؛ مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات في الموارد المالية والمادية والبشرية. وهذا القرار من جانب مجلس الأمن سيمكن من تعزيز وقف إطلاق النار ومناخ الثقة في أنغولا وسيعطي قوة دفع جديدة وقوية لعملية التسوية داخل أنغولا، وهذا سينقلها بالكامل الى الأحسن.

إن مشروع القرار الذي تم الاتفاق عليه في مشاورات سابقة واقعي ومتوازن ويتفق اتفاقا كاملا مع أهداف تعزيز السلم والأمن في أنغولا، كما يفي بمعايير البدء في عملية جديدة لحفظ السلم. ومما له مغزاه أن مشروع القرار هذا قد وضع على نحو صارم وفقا للجدول الزمني المتفق عليه من جانب حكومة أنغولا ويونيتا في إطار بروتوكول لوساكا، ولا يتضمن مشروع القرار أي شروط مسبقة، وهو يوجد الأساس الضروري لوزع مرحلي وشيك للقوات الأساسية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونتيجة لذلك، سيصوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار.

إن نجاح عملية حفظ السلم في أنغولا سيتوقف أساسا ليس فقط على الوزع الكافي لقوات الأمم المتحدة في أنغولا، لكن أيضا وبصفة خاصة على تبني موقف منسق وبناء من جانب الأطراف الأنغولية، وعلى إصرارها على اتباع الجدول الزمني للتنفيذ. وبالنسبة لهذا الأمر يتعين على الأطراف الأنغولية، وبصفة خاصة يونيتا، إبداء الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لصالح تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية التي يحتاج اليها الشعب الأنغولي أمس الحاجة، ذلك الشعب الذي عانى ويلات أهوال ومشقة عقدين من الحرب بين الأشقاء. وفي هذا السياق، نعلق آمالنا على الاجتماع الشخصي بين رئيس أنغولا السيد دوس سانتوس، وزعيم يونيتا السيد سافمبي. وهذا الاجتماع يمكن، حسبما يذكره مشروع القرار، أن يبني الزخم السياسي اللازم للتنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا.

إن الاتحاد الروسي، الذي أرسل بالفعل مراقبين عسكريين الى بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، سيواصل من جانبه القيام بكل ما يستطيع القيام به، على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف على السواء، لتعزيز عملية استعادة السلم والاستقرار في أنغولا، وهي بلد تربطه بروسيا أواصر صداقة وتعاون قوية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أرجو أن تتقبلوا، سيدي، أخلص تهانئ وفد بلادي لتولي بوتسوانا رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة من أنه بفضل خبرة الممثل الدائم لبوتسوانا ومهاراته الدبلوماسية، سوف تستكمل مهامنا بنجاح. ويود وفد بلادي أن يؤكد له تأييدنا الكامل.

كما نعرب عن امتناننا لما قام به ممثل الأرجنتين السفير أميليو كارديناس من عمل بارز في الشهر الماضي.

يود وفد بلادي أيضا أن يرحب بوزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية وخاصة سعادة وزير الشؤون الخارجية لأنغولا السيد فينانسيو دى مورا، الذين جاءوا الى المجلس لتأييد عملية السلم في أنغولا والاسهام فيها. وأعتقد أنه إذا أمكننا أن نعول على الدعم الوطيد من جانب المنظمات الإقليمية في السعي من أجل ايجاد حلول في مناطق العالم التي تدور فيها الصراعات التي تسبب خسائر اقتصادية وبشرية جسيمة للبلدان المنخرطة فيها، فلن نجد مثل هذه الصراعات أرضا خصبة تنمو فيها. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق تقديرنا لمنظمة الوحدة الافريقية على الجهود التي تبذلها في أنغولا وفي غيرها من مناطق افريقيا حيث تبقى الحالات الصعبة الناجمة عن الصراعات السياسية الداخلية. ونحن ندعوها الى أن تقوم في المستقبل، بالنسبة للبلدان أو المناطق الأخرى من القارة التي توجد بها صراعات مستمرة، بما نحن بصدد القيام به الآن من أجل أنغولا.

يعتبر وفد بلادي أن توقيع بروتوكول لوساكا المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ دليل على بلوغ الصراع في أنغولا ذروته. فالأطراف باعتمادها لهذا البروتوكول قد برهنت بوضوح على رغبتها في حسم الصراع واستعادة السلم في بلدها بالوسائل السلمية. ولهذا السبب، نقدر جهود كل من حكومة أنغولا ويونيتا في التمسك بوقف إطلاق النار المتفق عليه. وبالرغم من أن تنفيذ البروتوكول لم يبلغ حد الكمال ومن أن التأخير اعترى بعض جوانبه، فإن الصورة العامة ايجابية ومشجعة.

يشعر وفد بلادي بالامتنان لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، المقدم الى المجلس وفقا للفقرة ٨ من القرار ٩٦٦ (١٩٩٤). فالتقرير يقدم صورة واسعة النطاق وشاملة للحالة الراهنة في أنغولا. ومن ثم، فإننا نؤيد محتوياته وكذلك

النداء الوارد فيه بالتقديم الفوري لما تحتاجه أنغولا من مساعدة إنسانية.

والأمين العام في تقريره قد أوصى بأن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا ينبغي أن تستمر في أعقاب التقدم المحرز في المجال السياسي عن طريق اتفاقات السلم والتوقيع على بروتوكول لوساكا والتزام الطرفين بتنفيذ واحترام قرارات مجلس الأمن. ووفدي يعرب عن تأييده المطلق لتلك التوصية، لذلك فإنه يؤيد أيضا مشروع القرار قيد النظر الآن، الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بولاية مبدئية تسري حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥.

وتود حكومتي أيضا أن يتم تنفيذ بروتوكول لوساكا دون المزيد من الإبطاء حتى يتسنى لقادة أنغولا أن يضعوا بلدهم على طريق السلم والديمقراطية والتنمية. وهذا، إذا نُفذ على النحو السليم، من شأنه أن يبرر أحكام الفقرة ١٠ من مشروع القرار: وأقصد العزم على إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لدى تحقيق أهداف بروتوكول لوساكا. ومن ثم فبمجرد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا سيصبح مصير لوساكا في أيدي الأنغوليين وحدهم.

ولهذا فإننا نرى أن هذا القرار لا ينبغي أن يكون حافزا فحسب بل أن يكون أيضا سببا للتأمل العميق، حتى يمكن للطرفين المعنيين في النزاع في أنغولا أن يتصرفا بجدية تامة وأن يضعا نصب أعينهما مستقبل بلدهما.

ونحن نناشد بقوة قادة أنغولا الخلوص إلى نتيجة قاطعة مؤداها أنه عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، إذا لم يساعدوا أنفسهم على حل مشاكلهم السياسية الداخلية، سيكون من الصعب على المجتمع الدولي أن يهب إلى مساعدتهم. ونحن على ثقة بأن هؤلاء القادة سيتصرفون بحكمة وتعقل ونضج وإحساس قوي بالوطنية وسيضعون أنغولا في المكان الجدير بها في الساحة الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعد الوفد الفرنسي أن يراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن في هذه المناسبة الهامة بالنسبة لأفريقيا، ويسعدنا أيضا أن المجلس أصبح الآن في أيدي سفير بلدكم خلال شهر شباط/فبراير.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعبر لوفد الأرجنتين عن تقديرنا الكبير للعمل الجيد الذي قام به السفير كارديناس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وتود فرنسا أيضا أن ترحب بالوفد المهيب لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي يشرفنا بالاشتراك في هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن أنغولا. إن حضور هذا الوفد يبين الاهتمام الكبير لافريقيا قاطبة بمسألة أنغولا. وبالنسبة لنا فإن هذا يُعد ضمانا إضافيا لتمكين الأنغوليين من وضع حد لهذه الحرب بين الأشقاء، والعودة إلى طريق الديمقراطية والتقدم. وفي هذا الصدد ترحب، حكومتي بالدور الذي تعتزم منظمة الوحدة الافريقية الاستمرار في الاضطلاع به لحل الصراع الأنغولي. ذلك أن مشاركة المنظمات الاقليمية في حل الأزمات تعد في الواقع مزية كبيرة وأمرا حيويا بالنسبة لنجاح الأمم المتحدة.

وسيقوم مجلس الأمن بعد قليل باعتماد مشروع قرار ينشئ المرحلة الثالثة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وهذه العملية ستضم أكثر من ٧٠٠٠ فرد. ويتضمن مشروع القرار إطارا كاملا لأعمال الأمم المتحدة خلال العامين القادمين. والواقع أن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، سيكون لها ولاية واضحة تمكنها من دعم جهود حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لتنفيذ اتفاقات لوساكا الموقعة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية وتولي رئيس الجمهورية المنتخب مهام منصبه.

وفي هذه الولاية، لم يُغفل أي شيء. فبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستضطلع بمهام سياسية وعسكرية وشرطية وإنسانية وانتخابية. ونلاحظ أيضا الاهتمام الخاص الموجه إلى عمليات إزالة الألغام - التي، في جملة أمور، ستسهل عودة اللاجئين وإلى توفير المعلومات للأنغوليين. كما يسعد حكومتي أن الأمانة العامة قد تعلمت من تجارب الماضي، وأن

محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة ستبدأ في العمل قريبا في أنغولا.

ومع ذلك فإن المجلس، باعتماده مشروع القرار هذا، لا يطلق أيدي الحكومة الأنغولية ويونيتا. ففي عام ١٩٩٢، لم تكن العملية الانتخابية التي قامت الأمم المتحدة برصدها، كافية لوضع حد للأزمة الأنغولية. وهذا الفشل لا ينبغي أن يتكرر.

إن مشاركة الأمم المتحدة في أنغولا، وقد استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، ينبغي أن تحظى الآن بالتعاون الكامل من الحكومة الأنغولية ويونيتا، لأن هذا التعاون شرط أساسي لوزع وحدات المشاة التي ستشكل الدعامة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وعلاوة على هذا فإن مجلس الأمن أوضح أنه يعتزم استعراض دور الأمم المتحدة في أنغولا إذا ما أبلغنا الأمين العام أن التعاون المطلوب من الطرفين غير متوفر أو متأخر كثيرا. وبالنسبة لوفدي فإن هذا النص ليس مجرد شكلية من الشكليات.

إن حكومة أنغولا ويونيتا قد تفاوضا بشأن أحكام اتفاق لوساكا بعزم أكيد قوي. وفي هذا الصدد، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، الذي تمكن، بفضل صبره ومهارته، من أن يجمع بين الطرفين للتوقيع على الوثيقة. ويحدونا الأمل الآن في أن تبدي الحكومة الأنغولية ويونيتا نفس العزم القوي في الوفاء بالالتزامات التي قطعاها على أنفسهما.

ولقد كان مجلس الأمن مطلعا بدقة كاملة على سير المفاوضات. وينص مشروع القرار على أنه ينبغي أن يبلغ بدقة عن التفاصيل المتصلة بالتنفيذ.

قبل ١٠ سنوات كان الجنوب الافريقي منكوبا بكل أنواع الصراعات التي يمكن تخيلها. لكن السلم والديمقراطية قد انتصرا تدريجيا في ذلك الجزء من القارة - أولا في ناميبيا ثم في جنوب افريقيا ثم في موزامبيق. والآن لم يبق سوى أنغولا. والشعب الأنغولي قد أوضح دوما أنه يريد السلم والمصالحة الوطنية. ونأمل أن تمكنه الفرصة المتاحة له الآن لإنهاء الحرب من أن يفتح أخيرا صفحة جديدة في تاريخه. وبلدي، فيما يخصه، سيبذل قصارى جهده لكفالة تحقيق هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سفير بلدي.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى الممثلين الآخرين في الإعراب عن أحر التهاني لكم، سيدي، وكذلك عن الشكر لكم لترؤسكم عملنا اليوم. إن هيبتكم ومكانتكم وخبرتكم ستساعد قطعا في إحراز نتيجة ناجحة لهذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن بلد افريقي هو أنغولا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تمنياتي الطيبة لصديقنا العزيز السفير ليغويلا، الذي يترأس مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. ونحن نعلم جميعا أن عمل المجلس، بفضل خصاله المهنية والإنسانية، سيتعزز كثيرا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الشكر الخالص لرئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي، سفير الأرجنتين، الذي كانت رئاسته قدوة حقيقية للكثير منا - ذلك أنها لم تكن بارعة فحسب، بل كانت أيضا مثمرة جدا وفي الوقت المناسب. وهذا هو ما يحتاجه مجلس الأمن أشد الاحتياج.

إن مشروع القرار الذي على وشك أن يعتمده مجلس الأمن يأذن بالوزع الكامل لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلم في أنغولا دعما للاتفاق الذي تم التوصل اليه في لوساكا. وهذا الاتفاق ينهي الحرب الأهلية التي عصفت بأنغولا على مدى ٢٠ سنة بعد استقلالها. وقد بلغ عمق الإنقسامات والكراهية خلال هذه الفترة حدا لعل استعادة الثقة المتبادلة أصبحت عنده من أصعب تحديات المرحلة الحالية. ولهذا، ترى حكومة بلادي أن وزع بعثة لحفظ السلم ذات أبعاد واسعة وولاية مفصلة، على النحو المتوخى في مشروع القرار، ضروري وله كامل التبرير.

ولكن أحد الشروط المسبقة لنجاح العملية هو امتثال الأطراف الكامل لالتزاماتهم. ومن هذا المنطلق، إن تبادل الرسائل بين رئيس أنغولا، فخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، ورئيس يونيتا، جوناس سافمبي - الرسائل التي استرعي انتباه المجلس اليها بالأمس - يمثل تطورا مشجعا بالفعل، لأنه يعلن

فتح باب حوار مباشر على أعلى مستوى سياسي. ونأمل أن يتم عقد اجتماع بين الزعيمين في القريب العاجل ليكون رمزا لبداية عهد جديد في حياة أنغولا.

إننا نعتقد أن الوقت قد حان لأن توجه الأطراف الأنغولية مواردها الكثيرة صوب تلبية احتياجات شعبها. وكما قال رئيس الجمهورية الايطالية الراحل، ساندرو بيرتيني، في خطابه الافتتاحي قبل بضع سنوات،

"لقد حان الوقت لتفريغ ترسانات السلاح وملء عنابر الغلال!"

واسمحوا لي أن أضيف أن بلادي التزمت، في مخصصاتها الأخيرة، بما مجموعه حوالي ٦٠ مليون دولار في صورة مساعدات انسانية لأنغولا على مدى السنوات الثلاث السابقة وحدها، وهي تزمع أن تواصل الاضطلاع بنصيبها.

ومن بين أشد الثمار مرارة خلال السنوات الطويلة من الحرب الأهلية والكراهية الانتشار الذي لم يسبق له مثيل للألغام البرية في أنغولا. وإن الأرقام التي ذكرها الأمين العام في تقريره - ١٠ ملايين من الألغام المزروعة في جميع أنحاء البلاد - مروعة بالفعل. إن الحكومة الإيطالية تؤيد بقوة البرنامج المنسق والشامل الذي شرحه الأمين العام فيما يتعلق بإجراء إزالة الألغام. وعندما يفكر المرء في أن الألغام البرية تقتل أو تشوه حوالي ٥٠٠ شخص كل اسبوع في العالم فإنه يدرك أن الحاجة الى إزالة الألغام تصبح أكثر الحاحا من أجل إنقاذ حياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي نهاية المطاف، تترتب على هذه المشكلة آثار إقليمية واسعة - ولنفكر هنا في موزامبيق - واحتمال أصداء عالمية. وفيما يتجاوز مرحلة الطوارئ الأولية، يكتسي التدريب على إزالة الألغام أهمية هائلة في إعطاء البلدان المصابة بهذه الظاهرة وسيلة ذاتية لمكافحتها. وقد وطدت الحكومة الايطالية خبراتها في هذا القطاع، وقد تدخلت بالفعل في مختلف مناطق الأزمات. وغني عن البيان أن معرفتنا وخبرتنا موضوعتان تحت تصرف الشعب الأنغولي كما كانتا من قبل تحت تصرف شعب موزامبيق.

ويتوقع الأمين العام في تقريره إنشاء المكتب المركزي لعمليات الألغام لمدرسة لإزالة الألغام. وقد تتخذ هذه المدرسة بمرور الوقت بعدا إقليميا، وقد تصبح مرجعا للبلدان التي تحتاجها. إننا نعتقد أن هذا الاقتراح يستحق الدراسة الحريصة في إطار المبادرات العديدة التي تقوم الأمم المتحدة بدراستها. وأود أن أكرر هنا أن الحكومة الايطالية والبعثة الايطالية هنا في نيويورك تحت التصرف التام لوزير خارجية أنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، والممثل الدائم لأنغولا، السفير فان دونيم "مبيندا"، وبالطبع الأمانة العامة، من أجل إقامة صلات مفيدة لتقديم المساعدة والخبرة.

وأخيرا، في إطار تدابير بناء الثقة في أنغولا، يبدو أن اقتراح الأمين العام، الوارد في مشروع القرار، بإقامة محطة إذاعية في إطار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يحظى بأهمية خاصة. لقد علمتنا التجارب السابقة أن الاتصالات الإذاعية تتسم بأهمية جوهرية، سواء بالمعنى السلبي، عندما يتم عن طريقها تضخيم الأخبار المشوهة والاستفزازات، أو بالمعنى الإيجابي عندما تساعد، تحت إدارة مسؤولة، على نشر المعلومات الصحيحة. ولهذا ندعو الأمين العام الى مواصلة المسار المحدد في تقريره.

وفي الختام، أود أن أحيي وزراء الخارجية الأفارقة الموجودين في الأمم المتحدة بالأمس واليوم. إن وجودهم في نيويورك في هذه المرحلة دليل حي لا على وحدة البلدان الافريقية فحسب بل أيضا على بزوغ توافق في الآراء بشأن الحاجة الى اتباع نهج متناسق تستطيع به الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمنظمات دون الإقليمية، والحكومات الوطنية، الاضطلاع بدور حاسم في حفظ السلم في أنغولا.

وإذ قلت هذا، يسرني أن أبلغ المجلس بأن ايطاليا ستصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ والى ابن بلدي، السفير ليغويلا.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلادكم رئاسة مجلس الأمن، ويشرفنا بالفعل أن نراكم تترأسون المجلس، الذي تركت مناقب السفير ليغويلا المهنية والانسانية البارزة بصماتها على عمله.

وأود أن أشكر السفير كارديناس على الطريقة المثالية التي أدار بها، هو ووفده، أعمال المجلس. وبالإضافة الى ذلك، يسرني بالغ السرور أن أرحب بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، وبأمينها العام، وبالأخص وزير العلاقات الخارجية لأنغولا. وأود أن أشكرهم على بياناتهم الهامة، التي أكدت على الأهمية التي توليها منظمة الوحدة الافريقية للوضع في أنغولا وللتضامن الافريقي.

إن التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والاتفاق على وقف إطلاق النار بعد ذلك بيومين حدثان مشجعان في تاريخ أنغولا المفجع. ومنذ ذلك الحين، إن وقف إطلاق النار، على الرغم من الاتهامات المتبادلة من جانب الحكومة الأنغولية ويونيتا بشأن انتهاكاته، لا يزال ساريا بشكل عام.

لقد أدى، بالتأكيد، قرار مجلس الأمن بإعادة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق دورا هاما في تعزيز وقف إطلاق النار. لكن كان هناك عامل هام آخر هو التعاون بين حكومة أنغولا ويونيتا. وكانت اجتماعات رئيسي الأركان والاجتماعات المنتظمة للجنة المشتركة تدابير هامة لبناء الثقة. إلا أن هناك تدبيرا حاسما لبناء الثقة لا يزال مفتقدا: عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وذلك الاجتماع يجب أن يعقد بأقرب وقت ممكن.

لقد درسنا بعناية توصيات الأمين العام بأن ينشئ المجلس عملية موسعة لحفظ السلم، بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ولا بد أن يراعى في القرار الذي يتخذه المجلس جانبان. من ناحية أن أي وجود كبير للأمم المتحدة في أنغولا سيساعد بالتأكيد عملية السلام وسيساعد على تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا بنجاح. ومن ناحية أخرى، أن الحالة في أنغولا لا تزال هشة. ونحن لا يمكننا أن نكون واثقين تماما مما إذا كان الطرفان سيواصلان إظهار العزم السياسي على الالتزام بالتعهدات التي قطعاها على نفسيهما في لوساكا.

هناك جانب آخر من جوانب قرار المجلس يتسم بطابع عملي أكبر لكنه مع ذلك أقل أهمية هو أنه إذا ما كان لأفراد حفظ السلم أن يوزعوا، يجب ألا يكتفى بحفظ السلم فقط ولكن يجب أن تتوفر ظروف أخرى أيضا حتى يكون لمهمة أفراد حفظ السلم مغزى. إن الإطار الزمني الذي وافق عليه الطرفان في ببروتوكول لوساكا قد استنفد الى حد كبير فعلا. وفي هذا الصدد، إن النهج الذي يرد بإيجاز في تقرير الأمين العام، والذي ينعكس في مشروع القرار بالإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فورا، لكن مع وزع وحدات المشاة: تدريجيا فقط يبدو لنا نهجا معقولا.

أود أيضا أن أبرز عنصرين هامين آخرين من عناصر مشروع القرار: أهمية الانشاء السريع لبرنامج شامل جيد التنسيق لإزالة الألغام، نظرا لحجم هذه المشكلة في أنغولا، وأهمية إنشاء محطة إذاعة للأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة أنغولا.

وكعنصر للدراسة مستقبلا، أود أن أذكر ضرورة إيجاد حل لمشكلة تمويل الأحزاب السياسية. إن هذا أمر هام. وقد أظهرت التجربة في موزامبيق، حيث تحملت الحكومة أصلا الالتزام بتوفير الوسائل المالية وغيرها من الوسائل لرينامو، أن لهذا الجانب أهمية خاصة في أي عملية للسلام.

اسمحوا لي الآن بأن أعود الى مسألة الإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. إن حكومة أنغولا ويونيتا وحدهما هما اللتان يمكنهما جعل مهمة البعثة تكلل بالنجاح. ورغبتهما في تحقيق السلم وتعهدهما بجعل بروتوكول لوساكا فعالا هما وحدهما اللذان يمكن أن يؤديا الى سلم دائم لأنغولا. وإذا لم يتحقق التعاون المطلوب من الطرفين الأنغوليين سيكون على مجلس الأمن أن يعيد النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا.

لقد درسنا بعناية مختلف الحجج. ومن الواضح أن هناك مخاطر إذا ما شارك المجتمع الدولي بعملية جديدة لحفظ السلم في أنغولا، لكننا نعتقد أن المجتمع

الدولي على صواب إذ يتحمل تلك المخاطر ليساعد على تحقيق سلم حقيقي ودائم في أنغولا. ولذلك سنصوت تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى ممثلنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير ليغويلا.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، يسر وفد بلادي أن يراكم تترأسون هذا الاجتماع لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نعرب عن تهانئنا الخالصة للسفير ليغويلا بمناسبة توليه رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. ونحن مقتنعون بأن حكمته وكفاءته ستكفلان أن يسفر عمل المجلس عن نتائج مثمرة وإيجابية. ووفد بلادي يؤكد لكم تعاونه التام.

نود أيضا أن نهنئ الرئيس السابق، سفير الأرجنتين، على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

إن وفد رواندا يحيي الأمين العام على تقريره الممتاز المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

ونحن ننتهز هذه الفرصة أيضا لنقدم تحية حارة الى الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، على عمله الممتاز في السعي الى تحقيق سلم عادل ومنصف ودائم في أنغولا.

ونرحب ترحيبا حارا بوزير الشؤون الخارجية لأنغولا والمجلس ينظر في مسألة بلده. ويرحب وفد رواندا أيضا بأعضاء الوفد الوزاري المبعوث من قبل منظمة الوحدة الافريقية اليوم ٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥. إن حكومة رواندا تعرف أهمية مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في تسوية الصراعات الإقليمية في افريقيا. وحكومة بلادي تقدر الدور الرئيسي الذي تقوم به تلك المنظمة في المفاوضات بين مختلف الأطراف المتصارعة في رواندا. ولهذا فإننا مقتنعون بأن منظمة الوحدة الافريقية يمكنها أن تكون، بدعم مادي ومالي كاف، أداة افريقية لها دور مكمل لدور أجهزة الأمم المتحدة.

وفي السجل التاريخي للتعاون بين الأمم المتحدة وفي هذه الحالة مجلس الأمن - ومنظمة الوحدة الافريقية، سيظل يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ تاريخا جديرا بأن يذكر للأجيال الحالية والمقبلة بسبب العلامة الخاصة التي يضعها على عملية السلم في أنغولا.

إن المضمون التاريخي للتقرير المعروض على المجلس يمكن وفد رواندا أن يحس رياح التفاؤل المعتدلة التي تهب على أنغولا وعلى أعمال المجلس بشأن هذا البند منذ اتخاذ القرار ٩٦٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ونحن نلاحظ بسرور ارتياح المجتمع الدولي للنتيجة الإيجابية لعملية السلم. وهي عملية أعاقتها طويلا عوائق أحبطت تقريبا مخططي المصالحة الوطنية في أنغولا.

إن البلد الافريقي الشقيق أنغولا، الذي ظل طويلا ضحية حرب أهلية لا تهدأ وأحداث قاتلة الى حد كبير، قدم توا الدليل القوي على أنه من الممكن دائما المصالحة بين الأشقاء المتحاربين الذين يريدون أن يدفنوا أسلحتهم ويفضلون العمل معا لبناء أمة سلمية ديمقراطية مزدهرة.

وفي هذا السياق، يحيي وفد بلدي زعماء الحكومة الأنغولية ويونيتا لرؤيتهم الواضحة وشجاعتهم وقدرتهم على التوافق، التي أدت الى "اتفاقات السلم" والى التوقيع على بروتوكول لوساكا. إن العالم أجمع يرى الآن التوقيع على بروتوكول لوساكا حجر الزاوية في عملية السلام الأنغولية.

وفي هذا الوقت الذي يلاحظ فيه المجتمع الدولي بأسى أن غالبية البلدان الأقل نموا، والعديد من صراعات العالم، توجد في افريقيا، يرحب وفد رواندا بالتطورات الإيجابية في الحالة السياسية في الجنوب الافريقي: في بريتوريا ومابوتو ولواندا.

وفي حالة أنغولا، نرحب باحتمال عقد اجتماع بين الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي، وهو اجتماع تاريخي سيؤثر على مستقبل السلم في بلد ظل طويلا ضحية صراع بين الشرق والغرب، جرى تنفيذه بواسطة وكلاء أفارقة. ولقد كانت تلك الحالة تأكيدا للمقولة الافريقية بأنه عندما تتقاتل الفيلة، فإن العشب هو الذي يعاني.

إن إعادة البناء والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأنغولا لا يمكن أن تنجحا على إقليم قيل إنه يحتوي على أكبر تركيز في العالم للألغام البرية.

لذا، يأمل الوفد الرواندي في الوزع السريع جدا لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، التي يمكن أن تعجل بإزالة الألغام بالإضافة الى تسريح قوات يونيتا التي لم يتم الإبقاء عليها في الجيش الوطني وإلى إعادة إدماجها الاجتماعي المهني.

والآن، وقد حانت ساعة التعمير الوطني وتعزيز الديمقراطية في أنغولا، يود وفد رواندا أن يثني على كل القوات المفعمة بالنشاط والحيوية التي تكتب صفحة مجيدة في تاريخ أفريقيا الحديث وذلك بوضع حد لحرب دامت بين الأشقاء طوال ٢٠ سنة.

سيظل مثال أنغولا، رغما عن ظهوره متأخرا، مثالا بارزا في سجلات التاريخ الأفريقي وتاريخ الأمم المتحدة الدبلوماسي، مما يبعث على اغتباط وسعادة الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي.

إن جسامة مهمة التعمير الوطني من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأنغولا تتطلب تعبئة المساعدة المتعددة الأوجه من المجتمع الدولي لذلك البلد.

يأمل وفد رواندا في أن يتحول تجار الأسلحة الذين اسهموا، من قريب أو بعيد، في تدمير أنغولا، الى مشيدين لتعميرها وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

ومما هو مأمول فيه أيضا أن يضاعف المجتمع الدولي من مساعدته الإنسانية، التي ستصبح بسرعة مساعدة إنمائية من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي لأنغولا.

ومن أجل الاسهام في جعل الحقبة القادمة للسلم والاستقرار والديمقراطية في أنغولا حقبة لا رجعة فيها، أيد وفد بلادي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعرب عن رغبته في الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

أما فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية لتلك البعثة وولايتها، فإن وفد رواندا يؤيد إنشاءها من أجل مساندة الأطراف في استعادة السلم وفي تحقيق المصالحة الوطنية في البلد بروح اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نشجب الإبطاء في تنفيذ بروتوكول لوساكا ونأمل في أن يتم سريعا وزع ما تبقى من المراقبين العسكريين والتابعين للشرطة المرخص بهم في إطار بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، من أجل المساعدة في رصد احترام وقف إطلاق النار.

يؤيد وفد بلادي، الذي يشعر بالتفاؤل حيال بزوغ عهد جديد للسلم والاستقرار السياسي في الجنوب الأفريقي، فكرة الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ومن ثم، سيصوت مؤيدا مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي أعرب عنها لسفيرنا.

والآن، أطرح مشروع القرار S/1995/117 للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٧٦ (١٩٩٥).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الادلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيادة الوزير، لقد تشرفنا بكونكم قد اخترتم لرئاسة هذه الجلسة الهامة. ونهنئ بوتسوانا على توليها رئاسة المجلس. ونتطلع للعمل عن كثب مع

السفير ليغويلا وهو يقودنا بحكمة خلال أعمال هذا الشهر.

كما نقدر بالغ التقدير إدارة سفير الأرجنتين البارزة للمجلس في الشهر الماضي. وقد كانت كفاءته وروح الدعابة التي يتحلى بها ذواتي قيمة لا تقدر بالنسبة لعملنا.

كما أود أن أرحب بوزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في مداولاتنا ونحن نقدر حضورهم ومؤازرتهم بالغ التقدير.

وأخيرا، أود أن أرحب بصديقنا الحميم، وزير خارجية أنغولا في هذه المداولات الهامة جدا.

لقد اتخذ المجلس اليوم خطوة هامة لدعم السلم في أنغولا وتيار الديمقراطية الذي يجتاح الجنوب الأفريقي.

ويحدونا الأمل في أن يكون بروتوكول لوساكا، الذي تم التوقيع عليه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قد أنهى النزاعات المدنية الطويلة التي أبتليت أنغولا بها. فهو اتفاق يعني بالشواغل المشروعة لكلا الطرفين الأنغوليين. ولقد قدم ضمانات ملموسة للبقاء السياسي والمادي للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وذلك عن طريق مشاركته في كل قطاعات الحكومة والجيش والشرطة. ويؤكد أنه سيتخلى طواعية عن قواته المسلحة ويضطلع بدوره المشروع كحزب سياسي معارض. إن بروتوكول لوساكا والجهود التي تبذلها الأطراف الأنغولية للوفاء بالتزاماتها خطوتان مبشرتان بالخير على طريق السلم الدائم في أنغولا. وستشكل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا جزءا لا يتجزأ من تلك العملية.

ومع ذلك، كانت هناك اليوم أنباء مثيرة للانزعاج تفيد بأن السيد جوناس سافيمبي يثير الشكوك حول بروتوكول لوساكا. فقرار مجلس الأمن يؤكد في فقرته الثانية عشرة من الديباجة على ضرورة قيام الرئيس دوس سانتوس، والسيد جوناس سافيمبي

"بعقد اجتماع بينهما دون إبطاء، بغية تحقيق الزخم السياسي اللازم من أجل التنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا".

ويضحى ذلك الاجتماع أكثر أهمية الآن في ضوء ملاحظات السيد سافيمبي. ونحث بقوة كلا الزعيمين على الاجتماع فورا.

تود حكومة بلادي أن تؤكد على أنه لا يمكن الشروع في وزع أية وحدات مشاة في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا دون أن يقدم الأمين العام تقريرا يفيد بأن بروتوكول لوساكا ينفذ بفعالية. ومن ثم، أن رسالتنا الى جميع الأطراف واضحة جدا وهي: لا ترتكبي خطأ فادحا في هذا الوقت الحرج وأفعلي ما هو صحيح بالنسبة للشعب ولمستقبل البلد وهذا القرار يمثل ثقة المجتمع الدولي بالشعب الأنغولي. ويحدونا الأمل في ألا يقوضه أي من قادته في الأيام القادمة.

إن مهمة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لها أهداف واضحة كما وصفت في بروتوكول لوساكا هي: رصد نزع السلاح، وتسريح المتحاربين والمساعدة في عملية التكامل العسكري والشرطي، وتيسير إدماج يونيتا في الحكومة الأنغولية وعندما تتحقق هذه الأهداف تكون بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قد أنهت ولايتها. لقد كنا واضحين عندما أعلنا في القرار توقعنا أن هذا كله يمكن أن ينجز في غضون سنتين. ويعني بهذا تحميل الأطراف الأنغولية بالتزامها في استكمال العملية.

إن الشعب الأنغولي جدير بتأييدنا في المساعدة في إنهاء الحرب. يتيح بروتوكول لوساكا فرصة حقيقية لبناء سلم دائم، والمشاركة المنسقة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم أمر حيوي لتنفيذه. إن العودة الى السلم ستساعد في حماية الحركة الديمقراطية الرائعة في أرجاء الجنوب الأفريقي. وهي تتيح فرصة للشعب الأنغولي لتحقيق قدرته الاقتصادية على أرضه الثرية. إن أنغولا، رغما عن الحرب، وفرت صادرات بترولية كبرى. ومناجم الماس والأراضي الزراعية الخصبة تبعث الأمل في الازدهار. والسلم سينهي حمامات الدماء والخراب الذي عانته أنغولا طيلة أكثر من ٣٠ عاما.

لكن علينا أن نتوخي اليقظة في تقديم هذا الدعم. فالأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لا تستطيع المساعدة في عملية المصالحة السياسية، لكن يتعين على الأطراف نفسها أن تبرهن

بأعمالها على رغبتها السياسية في تنفيذ بروتوكول لوساكا. لهذا السبب، نعتقد أن من المهم أن يبلغ الأمين العام المجلس كل شهر بالتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للمراقبة في أنغولا وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا، ولهذا من المهم أن نعرب عن اعتزامنا استعراض دور الأمم المتحدة في أنغولا، إذا تأخرت الأطراف في تقديم التعاون المطلوب منها تأخرا كبيرا أو لم تقدمه، حيث أن تلك البعثة تقوم على أساس هذا التعاون، لا بد من التأكيد تماما على أنه يتعين على الأطراف أن تتخذ إجراء يرقى الى مستوى التزاماتها. إن بروتوكول لوساكا يحدد بوضوح جدولا زمنيا، تخلفت الأطراف المعنية بالفعل عن تنفيذه لأكثر من شهر. ويتعين على الحكومة ويونيتا على حد سواء وأقتبس من بروتوكول لوساكا:

"تزويد الأمم المتحدة بالتفاصيل المتعلقة بالقوات التابعة لها، على أن تشمل عدد الرجال وتكوين القوة ونوعها، ونوع المعدات ومكانها المحدد" (S/1994/1441، المرفق، ص ١٣ الفقرة ج)

وكما يذكر البروتوكول نفسه أن هذا:

"يتيح للأمم المتحدة إمكانية إقامة آليات مناسبة للتحقق والرصد والرقابة". (المرجع نفسه)

إن البروتوكول الذي وقعته الأطراف نفسها يحدد ما يجب عليها أن تفعله. ومع ذلك، وكما رأينا في الماضي، وكما جاء في ملاحظات السيد سافيمبي اليوم، فإن الأطراف في بعض الأحيان تكون عازفة عن تنفيذ الاتفاقات. ولا بد لهذا العناد من أن ينتهي لأنه دون مدخلات الأطراف وتعاونها النشط، فإن جهود حفظ السلم التي نحن على وشك البدء فيها لن يكون لها حظ في النجاح أكبر مما تمتعت به الجهود السابقة، ولن تساندها هذه الهيئة.

ونحتاج كذلك الى ضمان أن تستخدم الأطراف الأنغولية دعم المجتمع الدولي على نحو فعال، وألا يصبح وجود الأمم المتحدة ذريعة تبرر عدم التحرك قدما. إن الولاية الأولية للعملية ستكون لمدة ستة أشهر، وسيكون المجلس في وضع يسمح له باستعراض التقدم قبل استعراض الولاية. وعملية السلم التي وردت تفاصيلها في بروتوكول لوساكا من المقرر أن تكتمل في شهر أيار/مايو ١٩٩٦. وفي هذا القرار أعلنا أن المجلس يتوقع أن تنهي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا عملياتها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧، وهذا يعطي الأنغوليين الوقت الكافي لعقد الانتخابات المقرر اجراؤها بمجرد اكتمال عملية السلم.

وقد عرضت الحكومة الأنغولية المساعدة في تحمل تكاليف بعثة الأمم المتحدة الثالثة، بما في ذلك توفير النفط بالمجان أو بسعر التكلفة، والطائرات والمباني، بالاضافة الى الإعفاء المعتاد من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم. والقرار الذي اعتمدناه يطالب بأن تستكشف على نحو نشط مع الطرفين سبل تأمين إسهامات إضافية هامة للمساعدة في تغطية تكاليف حفظ السلم. كما يطلب الى الأمين العام الإبلاغ بالمعلومات المتعلقة بهذه الاسهامات. ومن اللياقة والعدل أن تكون الموارد الطبيعية الغنية لأنغولا متاحة لدعم بعثة الأمم المتحدة الثالثة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا عزم حكومتي على أن يكون دعمنا لهذه العملية في أنغولا متناغما مع الأعمال التي يقوم بها الأنغوليون أنفسهم. فإذا كان زعما أنغولا على استعداد لتحقيق السلام باتخاذ خطوات ملموسة لنزع السلاح وتسريح القوات، فإن الولايات المتحدة ستؤيد عندئذ الجهود الرامية الى حفظ ذلك السلم. وإذا كانوا على استعداد للمساعدة في تحمل التكاليف الكبيرة لهذه العملية، فإننا سنواصل دعمها؛ لأننا تعلمنا من تجارب أخرى أن صون السلم الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون فعالا إلا عندما تفسح عقلية الحرب المجال للالتزام بالسلم. وتأمل حكومة بلادي أن يكون هذا التحول قد ترسخ حقا في أنغولا.

لقد عمل الكثيرون بجهد كي يتوسطوا لإنهاء عقود من الحرب الأهلية ولتعزيز المصالحة في أنغولا. وإحلال السلم في أنغولا سينهي أطول نزاع ما زال قائما في افريقيا، وهو صراع أودى بحياة ما يقرب من مليون شخص، وأعاق ٠٠٠ ١٠٠ شخص، وترك ٧ ملايين شخص بين لاجئين ومشردين. وبقرارنا اليوم نكون قد عززنا على نحو كبير الآمال والآفاق التي ينطوي عليها بروتوكول لوساكا والوعد بتحقيق السلم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ وفد بوتسوانا على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أرحب بكم بحرارة هنا اليوم، السيد الوزير، وأنتم تترأسون هذه المناقشة الهامة. ونتوجه بشكرنا الخالص كذلك للسفير كارديناس ممثل الأرجنتين ولوفده، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

اسمحوا لي كذلك أن أرحب بوزير خارجية أنغولا، وأن أنقل تقدير واحترام الحكومة البريطانية لوزراء الخارجية الأعضاء في مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، الذين يذكرنا وجودهم هنا بالآمال العريضة التي تعلقها افريقيا على اشتراك الأمم المتحدة في حل المشكلات الافريقية. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييد الحكومة البريطانية للدور المميز الذي تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية، وخصوصا في مجال حسم الصراعات الوقائية.

إن قرار مجلس الأمن اليوم بزيادة عملية الأمم المتحدة في أنغولا زيادة كبيرة يؤكد على التزامه بدعم شعب أنغولا في سعيه الطويل لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية. وهو يمثل ثقة المجلس بأن التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ودخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ بعد ذلك بيومين كانا دليلا واضحا على التزام الأطراف بإيجاد حل سلمي لمشكلات أنغولا. ومما يبعث على التشجيع أن الأمين العام تمكن الآن، بعد انقضاء ثلاثة أشهر، من الإبلاغ بأن وقف إطلاق النار ما زال قائما عموما، وأن الأطراف أكدت مجددا التزامها باتفاقات السلم وبقرارات المجلس وبروتوكول لوساكا. وإننا نثني على الأمين العام ونشكره، وخصوصا ممثله الخاص، بالاضافة الى الأفراد العاملين في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وحكومة زامبيا والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية على إصرارهم وصبرهم، اللذين دفعا بنا اليوم الى مرحلة جديدة.

لقد أبقى المجلس على ثقته بشعب أنغولا خلال الحرب الأهلية التي تلت رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لنتائج انتخابات ١٩٩٢. غير أن تجربة أنغولا علمتنا أن نلتزم جانب الحذر. وكما نصت قرارات مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن شعب أنغولا مسؤول في نهاية المطاف عن مستقبل بلده. صحيح أن الأمم المتحدة تستطيع أن تساعده، غير أنها لا يمكنها أن تفعل ذلك إن لم يساعد نفسه. وكما قال الكثيرون هنا اليوم، فإنه لا يمكن فرض السلام على شعب أنغولا. ولذلك يجب على حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يثبتا بأفعالهما قبل أقوالهما، أن المجتمع الدولي قد اتخذ القرار الصحيح. وعقد اجتماع مبكر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، بناء على الاجتماعات الناجحة المعقودة بين رؤساء أركان القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا من شأنه حقا أن يبعث بالاشارة الصحيحة في هذا الصدد.

لقد بين الأمين العام في تقريره أنه لن يكون مستعدا للشروع في وزع الجزء الأعظم من مشاة بعثة الأمم المتحدة الثالثة ما لم يكن بمقدوره أن يقرر أن الأطراف قد قامت بتنفيذ بعض المهام الأساسية المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. ومجلس الأمن يوافق على ذلك موافقة حازمة. وكما يبين القرار الذي اعتمدناه للتو، فإنه ليس مستعدا لتشجيع تأخيرات اضافية كبيرة أو انعدام التعاون من جانب الأطراف، ويعتزم في مثل هذه الظروف، أن يعيد النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا. ويتوقع المجلس أيضا أن تكمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة مهمتها دون تأخير لا لزوم له، وفقا للجدول المحدد في بروتوكول لوساكا، ويعتقد، وبحق في رأي حكومة بلادي، أن هذا يمكن، بل ينبغي، تحقيقه قبل حلول شباط/فبراير ١٩٩٧، أي بعد سنتين من الآن.

إننا نرحب بالتحسن الكبير في الحالة الإنسانية في أنغولا. ونؤيد مطالبة الأمين العام للجهات المانحة بأن تستجيب بسخاء لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي. وقد أسهمت حكومة بلادي بحوالي ٣٦ مليون دولار في شكل معونة إنسانية بعد أن وجهت الأمم المتحدة نداءها الدولي الهام في ١٩٩٣. وسنواصل تقديم ما نستطيع من أجل المساعدة.

إن الحالة في أنغولا ليست هي الحالة الوحيدة في افريقيا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومما يؤسف له، أن الحرب تعصف بالعديد من البلدان الافريقية. فالفقرة ١٧ من مشروع القرار الحالي تشجع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية،

وتذكر بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الاقليمية في السيطرة على الأزمات وتسوية النزاعات. وإننا نوافق على ذلك تماما. وقد كان هذا نصب أعيننا عندما قام وزير الخارجية البريطاني بإطلاق مبادرة في دورة الجمعية العامة المعقودة مؤخرا لتعزيز القدرة على العمل الوقائي وحفظ السلم في افريقيا. ومنذ ذلك الحين، عقدت مباحثات مثمرة مع البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة، وبعض البلدان غير الافريقية. في أكرا والقاهرة وهراري بشأن مقترحات عملية في مجال منع الصراعات ودعم الأمم المتحدة الافريقية التي تضطلع بحفظ السلم، بما في ذلك زيادة التعاون في مجال التدريب والدعم السوقي.

وترى حكومة بلادي في هذا القرار أيضا تأكيدا مجددا من جانب المجتمع الدولي على التزامه بآليات الأمم المتحدة لحل الصراعات التي تتجاوز وسائل أو قدرة فرادى الدول على حلها. غير أننا لا يمكن أن نتناسى الغيوم التي ستخيم على عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ككل إذا عجزت الجهات المانحة الرئيسية عن متابعة تمويل العمليات التي كان لها دور رائد في إنشائها. إننا نعي تماما الشهادة القوية التي قدمتها زميلتنا من الولايات المتحدة بشأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الأمن الدولي وفي الاضطلاع بالبعثات وتحمل الأعباء المالية، التي لولا الأمم المتحدة لوقعت، وبشكل أسوأ بكثير، على عاتق الحكومات منفردة. ولا يسعنا سوى أن نأمل في أن تلقى الحجج التي ساقتها آذانا صاغية، قبل أن نخلص جميعا الى نتائج مؤلمة جدا من نوع العملية التي نؤيدها اليوم بالاجماع.

وأخيرا، فإن المملكة المتحدة تعي تماما الامكانيات التي يمكن أن يطلقها إحلال سلم دائم في أنغولا، لا في أنغولا نفسها فقط، وإنما في منطقة الجنوب الافريقي ككل. ونأمل أن نتمكن من الاضطلاع بدورنا بشكل عملي، كما فعلنا في المجلس حتى الآن، في مجال مساعدة حكومة وشعب أنغولا على تحقيق التزاماتهما وآمالهما في مستقبل أفضل. ويسعدنا أننا تمكنا من الإسهام بكتيبة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، ونحن ننظر حاليا في طلب من الأمم المتحدة بالإسهام في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بتهنئة سفيركم على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وبالإعراب عن عميق ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي الوزير، تترأسون المجلس اليوم. ونظرا لما تتحلون به من خبرة طويلة، نثق كل الثقة بأنكم ستوجهون أعمال المجلس بمنتهى الفعالية.

وأود أيضا أن أعرب لسفير الأرجنتين عن تقديرنا للطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. ولقد سجلت رئاسته الشهر الماضي بداية فعالة لأعمالنا لعام ١٩٩٥.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يرحب بوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الموجودين في جلستنا. واندونيسيا تثني على معالي السيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، لما أبداه من ملاحظات قيِّمة هذا الصباح. وإن وجود جميع أولئك الوزراء هنا يؤكد على الحاجة الى إنشاء ووزع عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم فورا بينما يتكثف السعي الى تحقيق السلم في أنغولا.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، تود حكومتي أن تتقدم بشكرها الى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الشامل والمفصل (S/1995/97) عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. ونرحب، بصورة خاصة، بالاحتمالات الجيدة جدا والتخطيط السوقي الراسخ لعمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مستقبلا، والوارد في تلك الوثيقة.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، وبخاصة على الجهود التي يبذلها من أجل تحسين المناخ السياسي في أنغولا، ومن أجل تمهيد السبيل لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي.

إننا نحيط علما بالتطورات الإيجابية التي يدل عليها الاتفاق على عقد اجتماع بين حكومة أنغولا ويونيتا، وأيضا التوقيع على بروتوكول لوساكا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونرحب بصورة خاصة بالتقارير التي تفيد بأن الطرفين يحترمان وقف إطلاق النار الصامد بصورة عامة. وهذه العملية المشجعة ظهرت أيضا بوضوح في البيان الذي يتسم بنفاذ البصيرة والذي أدلى به معالي السيد فينانسيو دي مورا هذا الصباح. ويحدونا الأمل، بالتالي، في أن يظهر قريبا الدليل الحسي على قبول بروتوكول لوساكا من جانب حكومة أنغولا ويونيتا في التنفيذ الكامل للاتفاق. ونأمل أيضا في أن يتخذ الطرفان جميع الخطوات الحاسمة والضرورية لكفالة تنفيذ الاتفاق، لأنه من خلال هذا التعهد، سيتهيأ جو يفضي الى تحقيق السلم، وبالتالي إعطاء دفع للمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس الى حقيقة أنه لا يزال يتعين تنفيذ بعض العناصر الأساسية في بروتوكول لوساكا، من قبيل إزالة الألغام وإيواء القوات ونزع سلاحها وتسريحها، بموجب بعثة الأمم المتحدة الأولى والثانية للتحقق في أنغولا. ويبدو أن هذا الأمر يشير الى وجود تأخير في تنفيذ العمليات ميدانيا يفوق التأخير الذي تضمنه تقرير بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وهو يتعلق بزيادة عدد المراقبين العسكريين حديثا، ووزع عناصر الشرطة والعناصر العسكرية التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلاد، وإقامة مراكز في بعض المناطق الهامة.

وتحث إندونيسيا على أن يتم تنفيذ هذه العمليات فورا، وأن تتسارع وتيرة عمل البعثة. ومن أجل أن يحدث ذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته النشطة وأن يمكّن البعثة من تنفيذ هذه العمليات بنجاح وفقا للجدول الزمني المتفق عليه في بروتوكول لوساكا.

ونود أن نؤكد على أنه لا يزال يتعين الحصول من مجتمع المانحين على مبالغ إضافية كبيرة من الأموال. وفي هذا الصدد، تود حكومتي أن تشكر الأمين العام على الإضافة لتقريره التي تتضمن تقديرات لتكلفة توسيع عملية الأمم المتحدة في أنغولا، في حين نقدر كذلك الدعم المتواصل الذي تقدمه حكومة أنغولا الى جميع عناصر بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

ولقد صوت وفد بلدي لصالح القرار الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، خصيصا لغرض الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه الذي يفضي الى إحلال السلم والتنمية الدائمين في أنغولا. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام القاضي بإنشاء عملية للأمم المتحدة في أنغولا تكون أكثر توسعا، لأننا نجدها إجراء تكتيكيا عمليا يساعد الطرفين في إحلال السلم، وتحقيق المصالحة الوطنية وبدء ترميم الاقتصاد والبنية التحتية.

وتود حكومتي إذن أن تؤكد على أهمية توصية الأمين العام القاضية بأن تتولى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا زمام الأمور فورا من بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق. وسرعة وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق ستكون حاسمة في صون قوة الدفع صوب السلم في أنغولا. وفي هذا الصدد، إن التزامات الحكومة الأنغولية ويونيتا على حد سواء بتنفيذ "اتفاقات السلم"، وبروتوكول لوساكا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ضرورية لتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن حكومتي تدرك أن التنفيذ بات متأخرا عن موعده، فإن ذلك يجب ألا يعطي الأمل لأي طرف في تجديد الصراع. ولقد شعرنا بالتشجيع لسماع ما قاله هذا الصباح الأونرابل السيد بوانالي، وزير خارجية ملاوي، بوصفه رئيس وفد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية لهذه الجلسة،

> "إن الحالة مختلفة هذه المرة وإن الشعب الأنغولي قد سئم الحرب". (S/PV.3499، ص ٧)

ولذلك نوصي بأن تتعاون جميع الأطراف المعنية في تسريع العملية الانتخابية التي أعيقت في عام ١٩٩٢، وأن اجراء الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد أن تعلن الأمم المتحدة الوفاء بالشروط المسبقة لها، ينبغي أن يرى كرمز مستحب لتطبيع الحياة الوطنية في أنغولا، وهو الهدف الذي يمكن تحقيقه اذا قرر شعب أنغولا ذلك.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بكم، سيدي الوزير، في مجلس الأمن وأن أهنئكم بمنتهى الحرارة على توليكم الرئاسة لشهر شباط/فبراير. ولنا ملء الثقة بأنكم ستقودون أعمال المجلس، مع ممثلكم الدائم القدير، بطريقة فعالة وكفية.

أود أيضا أن أشيد إشادة جديرة بالسفير كارديناس ممثل الأرجنتين وأعضاء وفد بلده على عملهم الممتاز الشهر الماضي.

ويشرفني ويسرني بالغ الشرف والسرور أيضا أن أرحب بمجلس وزراء الشؤون الخارجية والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. إن وجودهم بيننا اليوم لدليل على أهمية المسألة المعروضة على المجلس. ونحن نقدر عميق التقدير إسهاماتهم في هذه المناقشة، ونعرب عن الأمل في أن يتكرر هذا المسعى في المستقبل، في صراعات أكثر جدية وأشد تعقدا في افريقيا، لما فيه صالح تعزيز قضية السلم والأمن في افريقيا عموما.

إن التوقيع على بروتوكول لوساكا بين حكومة أنغولا و "يونيتا" يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، واتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين يشكلان بداية حقبة جديدة في تاريخ الصراع الأنغولي. وإنني أود أن أهنئ، من خلالكم، سيدي الرئيس، ومن خلال وزير خارجية أنغولا، الحاضر معنا اليوم، أنغولا حكومة وشعبا، وكذلك يونيتا بمناسبة هذا الحدث التاريخي. لقد قال الطرفان، بالتوقيع على هذه الوثيقة الهامة، "هذا يكفي" للحرب المدمرة التي نشبت في بلدهما طيلة عقدين والتي راح ضحيتها آلاف من الأرواح وتسببت في دمار واسع النطاق لبنيتهما الأساسية ولممتلكات الدولة.

في الماضي، أتيحت لنا الفرصة للترحيب بهذا التطور الايجابي، واليوم نود أن نرحب بكون وقف إطلاق النار لا يزال ساريا بعد شهرين من التوقيع على بروتوكول لوساكا، دون انتهاكات خطيرة، وبكون اللجنة المشتركة المنشأة في لوساكا تواصل عملها الرامي الى تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بين الطرفين. ونحن نأمل بإخلاص أن يعقد الاجتماع المتوقع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي قريبا بغية تهيئة الزخم السياسي الضروري للتنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا.

ومع أن الوضع الراهن في أنغولا يدعو للتفاؤل بأن السلم سيستعاد في ذلك البلد، من المهم أن يواصل الطرفان إظهار الارادة السياسية والالتزام الضروري لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية عن طريق الامتثال الصارم الفوري لـ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لصالح السلم الدائم، والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدهما.

إن القرار الذي اتخذناه توا، والذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لمساعدة الأطراف في تنفيذ بروتوكول لوساكا، يظهر عزم المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لعملية السلام الأنغولية. إلا أن هذا القرار، في الوقت نفسه، يجب أن يبعث الى جميع الأطراف الرسالة الواضحة بأن المجتمع الدولي لن يسمح بأي إبطاء في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ولقد اعتبرنا من الصحيح أن يتضمن مشروع القرار ذلك الحكم. ولذلك نأمل أن تأخذ جميع الأطراف في أنغولا رسالة مجلس الأمن اليوم بجدية وبروح من المصالحة الوطنية، والسلم، والأخوة، والتعايش والوئام، لصالح بناء أنغولا ديمقراطية جديدة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، ولممثله الخاص في أنغولا، وللدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية، ولجميع دول منظمة الوحدة الأفريقية - وعلى وجه الخصوص، زامبيا، التي استضافت مفاوضات السلم - للإسهام القيم الفعال الذي قاما به وقامت تلك الدول به في إيجاد حل عادل وقوي ودائم للصراع في أنغولا. ويسرنا أن نلاحظ أن جهودهما وجهودها المتضافرة قد اثمرت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على كلمته الرقيقة التي وجهها الينا.

السيدة كانياس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئكم، وأهنئ السفير ليغويلا، بمناسبة تولي بوتسوانا رئاسة مجلس الأمن، وأود أن أعرب عن

استعداد وفد بلادي للتعاون معكم في الاضطلاع بواجباتكم التي نحن واثقون بأنها ستكلل بالنجاح.

أود أيضا أن أرحب بوفد منظمة الوحدة الأفريقية المكون من وزراء خارجية بلدكم وتونس وجنوب افريقيا، وزامبيا، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا، وممثلي غينيا - بيساو والسنغال، وبطبيعة الحال بوزير خارجية جمهورية أنغولا، السيد فينانسيو دي مورا الذي يجلس معنا الى طاولة مجلس الأمن. وأن أعرب لهم جميعا عن التقدير لوجودهم معنا. إن وجود هذا الوفد الهام، وكذلك عملية حفظ السلام الهامة التي أنشأها مجلس الأمن توا، يعكسان التأييد الذي ظل المجتمع الدولي يقدمه لعملية السلم في أنغولا منذ عام ١٩٨٨، وكذلك الأمل المجدد في هذه المناسبة، في أعقاب توقيع حكومة أنغولا ويونيتا على بروتوكول لوساكا.

إن شعب ذلك البلد - وقد خلّف وراءه ٢٠ عاما من الحرب الأهلية الوحشية، التي بدأت عندما كانت عملية الاستقلال في أنغولا جارية - إنما يستحق أن يبدأ في سلام السير على طريق المصالحة والتعمير. لقد أيدت الأمم المتحدة بشكل نشط هذه العملية، وهي مستعدة اليوم لاتخاذ خطوة هامة أخرى. لكن في الوقت نفسه، ينبغي لحكومة أنغولا وليونيتا أن تدركا أن عليهما المسؤولية الرئيسية عن تتويج هذه العملية بالنجاح. إن على تعهدهما المستمر وتنفيذهما للاتفاقات المتوصل اليها سيتوقف الى حد كبير الدعم الذي يستعد المجتمع الدولي لتقديمه. ونحن نعتقد أن هذه العملية سيعززها الى حد كبير اجتماع مباشر بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي.

وفي هذا السياق، نود أيضا أن نبرز بطريقة ايجابية تماما عرض أنغولا، المفصل في رسالتها الموزعة بصفتها الوثيقة S/1994/1451، المتصلة بالمساهمة بالشكل الذي التزمت به بتطبيق بروتوكول لوساكا وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحن نعلق أهمية خاصة على هذا الجهد، في ضوء الأزمة الانسانية الكبيرة التي يمر بها ذلك البلد.

إننا نود بشكل خاص أن نشكر الأمين العام على التقرير الكامل تماما الذي قدمه: ونجد مما يعد مفيدا بشكل خاص تفاصيل الولاية ومفهوم العملية. ونود أن نؤكد أن المعلومات بشأن وقف إطلاق النار وتعهد الطرفين المتكرر باحترام "اتفاقات السلم" والخطوات المقررة وفقا لبروتوكول لوساكا والوفاء بها كانت عوامل حاسمة في تقدم المجلس نحو إنشاء المرحلة الثالثة من بعثة التحقق. إن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم هذه هي أكثر العمليات التي أنشئت لما يقرب من عامين طموحا وتعقدا.

إن القرار الذي اتخذناه توا يوفر، عن طريق بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الإطار الضروري لحكومة أنغولا ويونيتا للوفاء بسرعة وبشكل كامل بأحكام "اتفاقات السلم"، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووفقا لذلك، نأمل أن تتخذ الأطراف جميع الخطوات الضرورية لتجنب أي تعطيل آخر ونأمل أن توزع عناصر التخطيط والدعم للبعثة بسرعة مما يتيح وصول وحدات المشاة وسائر مكونات القوة بسرعة عندما تسمح الظروف.

وفي ضوء الخبرة المكتسبة في عمليات أخرى لحفظ السلم، نود أن نؤكد بشكل خاص على الحاجة الى أن يعد على وجه الاستعجال برنامج واسع النطاق وحسن التنسيق لإزالة الألغام. إننا نعرف أن هذه مشكلة خطيرة طويلة الأجل سيكون على الشعب الأنغولي أن يواجهها، وكلما بدأنا المهمة بسرعة كان ذلك أفضل. ودعم المجتمع الدولي في هذا الشأن أساسي.

إن الجوانب المتعلقة بالإعلام العام تبدو أيضا لنا هامة في هذه المرحلة الجديدة من عمل الأمم المتحدة في أنغولا. ونأمل أن تتخذ خطوات محددة وفقا لهذه الخطوط، وذلك في تعاون وثيق مع حكومة أنغولا.

إن آلية مجلس الأمن للمتابعة المنشأة في هذا القرار هامة أيضا، لأنها دون أن تحرم الأمين العام من المرونة التي يحتاجها لإدارة عملية ما من عمليات حفظ السلام، ستمكن مجلس الأمن من إدارة الجوانب السياسية بشكل ملائم وبالسرعة الضرورية.

إن جمهورية الأرجنتين، بالاضافة الى كونها دولة ساحلية أخرى في جنوب المحيط الأطلسي، وتعمل مع أنغولا في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، لها روابط صداقة وتعاون وثيقة مع ذلك البلد. ووفقا لذلك، ظللنا منذ حصولها على الاستقلال في ١٩٧٥، نتعاون معها وساهمنا باستمرار منذ بداية بعثة

الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، في ١٩٨٨ بأفراد عسكريين وأفراد شرطة.

إن التزام الأرجنتين هذا لأنغولا مستمر، وهو سيوسع في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. إن عهد السلام والأمل الذي يبدأ الآن لأنغولا سيوفر يقينا فرصا للتعاون الأكبر بين شعبينا.

وبالدورة الجديدة التي بدأت، يلوح أمل له ما يبرره في عهد من السلم والاستقرار والرخاء في الجنوب الافريقي. إن تلك المنطقة من القارة الافريقية تتوفر لديها كل الامكانيات لأن تصبح محورا هاما للتنمية ولا شك أن منافع تلك التنمية ستمتد إلى خارج حدودها. وجمهورية الأرجنتين تعرب عن أملها اليوم مرة أخرى في أن الشعب الأنغولي سيغتنم بالكامل هذه الفرصة الحاسمة وهي مستعدة للتعاون لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى ممثلنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير ليغويلا.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن سرور وفدي إذ يراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الهامة للمجلس. وفي الوقت ذاته نهنئ وفدكم على تقلده رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. ونعدكم بدعمنا وثقتنا الكاملين. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الكبير للأسلوب الفعال والعملي الذي أدار به السفير كارديناس ممثل الأرجنتين أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية أنغولا وبجميع أعضاء الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الى مجلس الأمن.

إن التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ فتح الطريق أمام السلم والاستقرار في أنغولا. والقرار الذي اتخذه المجلس توا يمثل خطوة هامة جدا على هذا الطريق. فبالإذن بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وهي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والتي هي من عمليات حفظ السلم، يكون المجتمع الدولي - الذي يعمل مجلس الأمن نيابة عنه - قد التزم بقوة بمساعدة عملية المصالحة الوطنية في أنغولا.

لكن اسمحوا لي أن أؤكد أن أي قرار لمجلس الأمن حتى وإن صيغ أحسن صياغة لا يمكن في ذاته أن يضمن نجاح التسوية السياسية في أنغولا وعودة السلم الدائم والرخاء لذلك البلد الافريقي الذي عانى طويلا. إن حكومة أنغولا وقادة يونيتا يتحملون المسؤولية الرئيسية عن نجاح أو فشل عملية السلم. ويتعين عليهم أن يستوثقوا من الالتزام الدقيق بروح ونص اتفاقات لوساكا في الأشهر القادمة. والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها سيؤيدانهم بالطبع في مسعاهم لتحقيق السلم الدائم والمصالحة. لكن هذا الدور لا يمكن إلا أن يكون دورا داعما وينبغي أن يفهم الطرفان الأنغوليان ذلك.

إن الطرفين الأنغوليين يتحملان أيضا المسؤولية الرئيسية عن سلامة وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الذين يتم وزعهم في إطار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونأمل أن يعطي الاجتماع المزمع بين رئيس أنغولا، السيد دوس سانتوس، وقائد يونيتا، السيد سافيمبي، دفعة جديدة لعملية السلم.

وترحب الحكومة التشيكية بالخطوات الناجحة الأولى التي اتخذها الطرفان تنفيذا لبروتوكول لوساكا. بيد أنه تقلقنا البوادر التي تشير الى أن العملية، بعد مرور بضعة أسابيع فقط من تنفيذ البروتوكول، أخذت تتأخر فعلا عن الميعاد. ولا يمكن القبول باستمرار هذا الاتجاه. ومن الضروري للطرفين الأنغوليين أن ينفذا بروتوكول لوساكا وفقا للجدول الزمني المتفق عليه بل أن يحاولا التعجيل بالعملية كلها.

ونحن نعتقد أن منظمة الوحدة الافريقية لها دور هام في الدفع قدما بعملية السلم في أنغولا. واستنادا إلى دروس الماضي، ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية العمل معا لإحلال السلم والاستقرار والتنمية في أنغولا والمنطقة. وبعد توطيد أركان السلم والديمقراطية في موزامبيق فإن المصالحة الوطنية الناجحة وتعزيز الديمقراطية في أنغولا من شأنهما أن يشكلا مثالا إيجابيا آخر بالنسبة لافريقيا التي هي

حاليا مسرح لصراعات داخلية أكثر من أي جزء آخر من العالم.

واستنادا إلى تقييم الأمين العام الإيجابي عموما للحالة في أنغولا، حسبما يتضح من تقريره، فإن الجمهورية التشيكية، التي اشترك مراقبوها العسكريون اشتراكا نشطا في عمليات بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، تؤيد تأييدا كاملا وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحن نتوقع بصفة خاصة في هذه المرحلة أن يقوم الطرفان بالتنفيذ الدقيق بحُسن نية لترتيبات وقف إطلاق النار.

وإن قيام بعض البلدان بالتعبير عن استعدادها للإسهام بالأفراد والمواد لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بادرة مشجعة على الثقة بعملية المصالحة الوطنية في أنغولا. ونشعر بالامتنان لأن هذه الثقة قد تم التعبير عنها في صياغة قرارنا. ونرى أنه مما يكتسي أهمية أن القرار قد صيغ بعناية كبيرة وأن المجلس أخذ في اعتباره جميع العناصر الهامة اللازمة ليس لبدء عملية حفظ سلم جديدة فحسب ولكن أيضا لأدائها الفعال والانتهاء الناجح من عملها. ونبرز أيضا أن مجلس الأمن، وفقا لهذا القرار، سيكون على استعداد لمراجعة دور الأمم المتحدة في أنغولا إذا لم يتحقق التعاون المطلوب من الطرفين أو إذا تأخر كثيرا.

ولا يغيب عن بالنا أن العديدين من المدنيين الأنغوليين بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية. ونحن نحث الطرفين، بمساعدة المنظمات الإنسانية الدولية، على خلق الظروف التي تسهل عودة آلاف الأنغوليين المشردين إلى ديارهم.

وختاما، أود أن أعبر عن تقديرنا العميق للأمين العام والدول المراقبة الثلاث - البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي - وللممثل الخاص للأمين العام السيد أليون بلوندين بيي، على إسهامهم العظيم في نجاح عملية التفاوض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بوتسوانا.

يرحب وفد بوتسوانا بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الوارد في الوثيقة S/1995/97. وأشيد إشادة خاصة بالأمين العام وبممثله الخاص في أنغولا، السيد أليون بلوندين بيي، على العمل الممتاز الذي يقومان به سعيا لتحقيق السلم في أنغولا. ونجتمع هنا اليوم للبدء في عملية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وذلك بفضل مثابرتهما وجهودهما الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل للصراع الأنغولي.

إن وجود وزراء الخارجية الافريقيين والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية دليل واضح على الأهمية التي توليها افريقيا للصراع الأنغولي. إن بروتوكول لوساكا و "اتفاقات السلم" التي سبقته يشكلان خطتين لتسوية أحد أبشع الصراعات في افريقيا وأكثرها تدميرا. ويحدونا وطيد الأمل أن أشقاءنا في أنغولا، سيتقيدون بدقة في هذه المرة، بروح ونص التعهدات التي قطعوها على أنفسهم في إعلانات النوايا هذه.

كما نأمل في أنهم لن يدخروا وسعا من أجل كفالة أن تحظى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالنجاح الذي تريده لها الأمم المتحدة وقارتنا المعذبة. وبالتأكيد لا يوجد أحد في الجنوب الافريقي يريد أن يسمع أي شيء عن بعثة الأمم المتحدة الرابعة للتحقق في أنغولا. إن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هي الفرصة الأخيرة لأنغولا. إنها فرصتنا الأخيرة.

إن إرادة المجتمع الدولي على مواصلة الطريق بعمليات متكررة ومكلفة لحفظ السلم قد اختبرت بما يفوق المستوى المقبول إنسانيا. وأنغولا جزء لا يتجزأ من الجنوب الافريقي؛ ويؤلمنا أن نرى شعب أنغولا يواصل الاقتتال باستهتار في منطقة تخلو الآن، لولا ذلك من الحرب، منطقة تتسم الآن بالحكم الصالح وحكم القانون.

إننا نريد لشعب أنغولا أغلى ما نعتز به في بوتسوانا: السلم والاستقرار، الحرية والتنمية. وبعبارة أخرى، إننا نتمنى لشعب أنغولا نفس ملذات الحياة التي نتمناها لأنفسنا. إننا نريد لأنغولا أن تصبح قصة نجاح

سياسي أخرى في منطقتنا، على غرار ملاوي، وجنوب افريقيا، وموزامبيق. وهذا سيجعل الجنوب الافريقي مشروعا اقتصاديا قويا تتوافر له أسباب البقاء.

وكما ذكرت من قبل، هناك "إعياء من عمليات حفظ السلم" منتشر بشكل عام في صفوف أعضاء المجتمع الدولي. وهذا شيء مفهوم تماما: فعمليات حفظ السلم، بحكم طبيعتها، مشاريع باهظة التكاليف ليس لها فوائد أو منافع فورية. وهي معرضة للانهيار، كما تدل بجلاء خبرة الأمم المتحدة في أنغولا ورواندا والصومال - وهذه ليست سوى ثلاث حالات. كما أنها تصبح مضياعة من الناحية المادية، ومصدر إحباط. وهي تحول الموارد النادرة التي يمكن استخدامها، لولا ذلك، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذه الأسباب يتعين على أشقائنا الأنغوليين أن يفهموا لماذا يجب ألا تفشل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مهما كان السبب.

لقد وضعت حتى الآن المسؤولية عن نجاح بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على شعب أنغولا. ومع ذلك، أعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور لا مفر منه في دفع خطى أنغولا صوب تحقيق السلم المستقر والدائم، والمصالحة الوطنية والتعمير. ففي نهاية المطاف، قد يكون بعض أعضاء الأمم المتحدة مسؤولين عن ما حل بذلك البلد دون شك من دمار وخراب كبيرين بقدر مسؤولية الشعب الأنغولي. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد كلمته ويساعد شعب أنغولا على تحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، نود أن نحث مجلس الأمن على توخي الحيطة من جعل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا ضحية لمشروطيات متشددة قد تعيق تنفيذها. وينبغي لنا أن ندرك أن عمل الأمم المتحدة في أنغولا لن يكون عملا سهلا. فالفشل أو النجاح سيتوقف إلى حد كبير على مدى صبر جميع المعنيين وتفهمهم وتعاونهم. ولن تكون هناك حلول سهلة. وحقيقة أننا نناقش وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا اليوم دليل واضح على أننا لا نعالج حالة عادية. فهذه الحالة تتطلب ممارسة ضبط النفس والتحلي بالمرونة في رصد الحالة على الطبيعة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا تستخدم الانتهاكات المنعزلة والمتفرقة لأحكام وقف إطلاق النار كذريعة لسحب البعثة.

وينبغي لنا أيضا أن ندرك أن كل عملية لحفظ السلم فريدة في طابعها، وأن الخبرة المكتسبة من واحدة من عمليات حفظ السلم لا تنطبق بالضرورة بصورة مباشرة على العمليات الأخرى. فكل عملية لحفظ السلم هي تجربة في حد ذاتها. ولا يجوز اعتبار ذلك دعوة إلى بعثة مفتوحة لحفظ السلم أو الترخيص بذلك. إننا نلاحظ الشواغل التي أبداها الذين يؤيدون "أحكام غروب الشمس" في جميع عمليات حفظ السلم. ولا نعارض هذا النهج ما دام سيطبق على جميع العمليات. فهذا النهج سيساعد بالتأكيد على جعل أطراف النزاع يفهمون أن الأمم المتحدة لا تمتلك الوقت غير المحدود لهذه العمليات. ولكن، في الوقت ذاته، ينبغي لنا أن نتوخى الحيطة من الإفراط في الحذر إلى الحد الذي قد نهدد فيه نجاح البعثة.

وباختصار، كل ما نود أن نقوله هو إنه ينبغي لنا ألا نعيق دون قصد تقدم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالكثير من المشروطيات. وينبغي لنا أن نكفل وجود تدابير بناء السلام بعد انتهاء الصراع، التي تمثل شرطا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلاد. وهكذا ينبغي أن يلي التنفيذ المرحلي للعملية في البداية انسحاب تدريجي للبعثة لمساعدة شعب أنغولا في بناء الثقة المتبادلة والعيش معا بسلام وبحسن جوار.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون هناك وجود مستمر وقوي للأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لمساعدة شعب أنغولا على التكيف مع الحياة الجديدة. ويسعدنا أن الفقرات ٣٧ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام تغطي بعض هذه الشواغل.

واسمحوا لي أن أبرز مرة أخرى المسؤولية الرئيسية التي يتحملها شعب أنغولا وقادته إزاء التنفيذ الناجح لأحكام اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا على السواء. فقد تكون هذه هي آخر فرصة لهم للحصول على دعم المجتمع الدولي في السعي إلى حل سلمي لمشكلتهم.

وبالمثل، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تجاه شعب أنغولا. ولا ينبغي أن تكون هناك أية محاولة أو تهديد بسحب البعثة لأسباب واهية في أية مرحلة من مراحل تنفيذ أحكام القرار الحالي. إن جميع المعنيين يتحملون المسؤولية الجماعية عن التبشير بدخول أنغولا حقبة جديدة من السلم والاستقرار. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان نجاحنا هذه المرة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

طلب وزير العلاقات الخارجية لأنغولا أن يدلي ببيان. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دي مورا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد طلبت الكلمة لأشكر أعضاء المجلس، وزملائي الوزراء، وجميع ضيوف المجلس الآخرين الذين أدلوا منذ هذا الصباح ببيانات، تجاوز مجموعها ٣٠ بيانا. ومرة أخرى، نشكرهم جميعا على إسهامهم في هذه المناقشة التي توجت باتخاذ قرار جديد بشأن أنغولا. وبالنيابة عن الشعب الأنغولي وحكومته، أشكر المجلس وأفريقيا على جهودهما من أجل توطيد السلم وتحقيق المصالحة الوطنية فيما بين الشعب الأنغولي.

لقد اتخذ المجلس بعد اجتماعه منذ هذا الصباح القرار ٩٧٦ (١٩٩٥). ونحن نؤكد للأعضاء التزامنا بجميع قرارات مجلس الأمن، وبصورة خاصة عناصرها الإيجابية. ولكن، بينما نكرر الإعراب مرة أخرى عن شكرنا لجميع الجهود التي بذلها أعضاء المجلس والأمين العام، لا بد لنا أن نشير إلى أن حكومة بلادي يؤسفها أن القرار يتضمن حكما نرى أنه يمثل انتهاكا لبروتوكول لوساكا الذي اتفقت عليه الأطراف الأنغولية بمساعدة عدد من أعضاء مجلس الأمن.

وهذا الانتهاك، الذي بدأ مع بروتوكول لوساكا، ينبغي أن يكون تحذيرا، ولعل مجلس الأمن يذكر ما حدث لاتفاقات بيسيسي عندما أدخل عنصر يسمى "الصفر الثلاثي" من ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ حتى أجريت الانتخابات. وتلك الانتخابات التي تمت تحت إشراف دولي أسفرت عن الحكومة الحالية. وعندما نرى إعادة إدخال هذا الحكم في الفقرة ١٢ من القرار، نضطر الى أن نخلص الى أن عناصر جديدة أدخلت مرة أخرى انتهاكا لبروتوكول لوساكا الذي وافقت عليه الأطراف، وهي عناصر قد تضر بالحكومة الشرعية.

ومع ذلك فلنكن متفائلين، بينما نكفل ألا يتكرر عنف ١٩٩٢. ومرة أخرى، نؤكد مجددا تعهدنا الحازم والمخلص بالجوانب الإيجابية للقرار الذي اعتمد توا وبتنفيذ الحل التوفيقي الذي تم التوصل اليه بالتوقيع على بروتوكول لوساكا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.